



الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

والمساواة من دون تمييز لأسباب سياسية واجتماعية ودينية وعرقية وعمرية وغيرها.

وعند نقطة تاريخية تتسم بالأنانية المهووسة والانتحارية لنظام فاقد للمصداقية بصورة متزايدة، ويهدف إلى ترايد تركيز الثروة والقوة، يعلمنا الإعلان العالمي بأن القيم التي ينبغي أن تحكم النظام الاجتماعي - الاقتصادي العالمي هي العدالة والتضامن والمساواة والاعتراف بأننا جميعا أعضاء في الأسرة البشرية. ولقد شكلت هذه القيم نفسها دائما أساس التقاليد الدينية والأخلاقية والفلسفية.

واليوم، نؤكد من جديد أن حقوق الإنسان ليست حقا خالصا تكنسه عند الولادة بمجموعة خاصة أو طبقة أو جزء من المجتمع. فالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية ملك لجميع البشر، رجالا ونساء على السواء. فلا يمكن، ولا ينبغي، تصنيف هذه الحقوق على أساس طبقي. فكلها هامة ويجب معاملتها بطريقة منصفة ومتكافئة وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من التشديد.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

البند ٦٤ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

مشروع القرار (A/63/L.54)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تعقد الجمعية العامة هذه الجلسة العامة للاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفقا للمقرر الخاص بتوزيع جدول الأعمال المتخذ في جلستها العامة الثانية وعملا بقرار الجمعية العامة ١٧١/٦٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر والقرار ٢٥/٦٣ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

(تكلم بالإنكليزية)

اعتمدت الجمعية العامة، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونحتفل اليوم بذكراه السنوية الستين، ونسلم بأنه مصدر أساسي للحقوق والحريات ومعيار أخلاقي وقانوني من شأنه أن يدعونا إلى الاعتراف بكرامة وحرية البشر واحترامهم

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم؛ وأن ٩٢٣ مليون شخص يعانون من الجوع؛ وأن عشرات الآلاف من النساء والأطفال يقعون ضحايا للاتجار بالبشر، وأنا نخسر ٩ ملايين هكتار من الغابات سنويا؛ وأن أفرادا محتجزين بصورة غير قانونية يتعرضون للتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية ويحرمون من حقهم في العدالة السريعة والتزيهة؛ وأن القواعد العسكرية الأجنبية تقام في دول ذات سيادة.

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وضعت نسخة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على متن المكوك الفضائي وغُلِّفت بصورة تميمها بشكل خاص وستوضع في الفضاء للأبد. ويكمن التحدي الذي يواجهنا في غرس روح الإعلان ونصه في قلوب جميع الناس، بمن فيهم القادة السياسيون وصانعو القرار، وفي أسس البنيان الاقتصادي العالمي الجديد.

إذا أريد لحقوق الإنسان أن تكون المثال الذي يحتذى حاضرا ومستقبلا، فيجب أن تتسق نماذج العلاقات الدولية والنماذج الاقتصادية والتعليمية والمؤسسية مع الحقوق في التعليم والغذاء والصحة والسكن وتأمين فرص العمل والمياه النظيفة وتقرير المصير والسلام، من جملة حقوق أخرى.

ينبغي لنا أن نسترشد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بوصفه مصدرا من مصادر القانون الدولي، في عملية إصلاح الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. ويجب أن تنتهي كل الدكتاتوريات، بما فيها الديكتاتوريات في هذه المنظمة. ينبغي ألا تتركز السلطة في أيدي عدد قليل من الناس، بل يتعين أن تكون مشتركة بين الجميع. ولذلك، فلنستمر في تعزيز "مجموعة الـ ١٩٢" دولة عضو التي تتألف منها هذه الجمعية العامة.

إخوتي وأخواتي، إنني أهيب بكم أن تتقبلوا حقيقة أن حقوق الإنسان مطردة ومتطورة. ومنذ أن أصبح بنو البشر أكثر إدراكا لظروفهم المعيشية وعرفوا المظالم، انتفضوا مطالبين باحترام كرامتهم الإنسانية. وأدت تلك المطالبة إلى الاعتراف المتعاقب بحقوق الإنسان في النظام القانوني لكل بلد وفي منظومة الأمم المتحدة.

وهناك أمثلة عديدة على قدرة حقوق الإنسان على إحداث التغيير، وهي إلغاء الرق؛ والاعتراف بالحقوق الفردية والحقوق الجماعية والحق في التضامن؛ والاعتراف بالمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، وتدوين حقوق الطفل والموقنين والعمال المهاجرين وأسرههم، من بين أمور أخرى.

نحن هنا اليوم ليس لمجرد الاحتفال بصوريا بذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولكن لنشهد على أن حقوق الإنسان هي قوة تحول حية وجدلية تفرض علينا السعي معا إلى القضاء على الآفات التي تبتلي المجتمع المعاصر، مثل تكاليف الأزمات الدولية؛ وتغير المناخ؛ وتدهور أوضاع أمننا الأرض؛ والاتجار بالبشر؛ وجميع أشكال العنف؛ والإرهاب بجميع أشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة، وإساءة معاملة النساء والأطفال، من جملة ويلات أخرى شائعة في جميع أنحاء العالم.

إن حقوق الإنسان هي الشعار للقرن الحادي والعشرين. ولذلك يجب على الدول أن تجدد التزامها بمنع وقوع أي مزيد من الانتهاكات الفردية أو الواسعة النطاق لحقوق الإنسان. يجب علينا وقف هذه الانتهاكات وجبر الضرر التاريخي الذي ألحقناه بجميع الذين عانوا من الانتهاكات في أي مكان في العالم.

وعندما نرى العالم من منظور حقوق الإنسان، لا نستطيع أن نتغاضى عن حقيقة أن أكثر من بليون شخص يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم وأن ٢,٨ بليون

آخر ونموذج اقتصادي آخر وعالم آخر يُعامل فيه جميع الأشخاص بوصفهم إخوة وأخوات، دون تمييز أو استثناء أو تدمير للحياة بجميع أشكالها. ونظرا لأنه تصادف اليوم أيضا الذكرى السنوية العاشرة للإعلان المتعلق المدافع عن حقوق الإنسان، يدفعني المثال الذي شكله أولئك الرجال والنساء إلى دعوة الدول إلى حماية حياة وسلامة كل الذين يعززون حقوق الإنسان ويدافعون عنها.

يتعين مواصلة وتوسيع حملات التثقيف في مجال حقوق الإنسان، المستوحاة من القرار ١٧١/٦٢ الذي أعلن بموجبه يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بداية للسنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان، والتي تقوم بها الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها من أجل نشر ثقافة عالمية لحقوق الإنسان يتوقع فيها الجميع احترام حقوق الإنسان ويدعم هذا الاحترام.

يجب علينا أن نستمر في إحراز التقدم نحو الاعتراف بحقوق جديدة مثل الحق في الماء والحق في التنمية المستدامة والحق في السيادة والتعددية الثقافية للشعوب الأصلية والشعوب المنحدرة من أصل أفريقي، وذلك في جملة حقوق أخرى. ومن أجل تحقيق الاعتراف بحقوق جديدة، سنقر اليوم مشروع البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمكننا أن نبني عالما أفضل إذا احترمنا وحققنا حقوق الإنسان لجميع الأفراد والشعوب في كل مكان من العالم.

(تكلم بالإسبانية)

تستمع الجمعية الآن إلى رسالة موجهة بالفيديو من الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

**الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): أبعث بأحر تحياتي إلى الجمعية من بوزنان، بولندا، حيث أحضر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيير المناخ. وأشكر الجمعية على عقد اجتماع

على مدى ٦٠ عاما منذ أن اعتمد الإعلان، وضعنا العديد من الاتفاقات والعهد والخطط والبرامج وأنشأنا المؤسسات في مجال حقوق الإنسان. ولكن ذلك ليس بكاف. إذ لا بد لنا من بذل المزيد من الجهود لتعزيز آليات الرقابة والرصد والتنفيذ في مجال حقوق الإنسان. ويجب على جميع الدول اتخاذ التدابير اللازمة للتمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان، وحتى تتمكن من ترجمة الصيغ القانونية إلى خطط واقعية لشعوبنا.

يجب علينا العمل بجد أكبر لتنفيذ المعاهدات والقرارات المتعلقة بحقوق الإنسان. فحقوق الإنسان هي حقوق شاملة وكلية، والتمتع بها وتنفيذها مسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق الدول، ولكن يشترك جميع الأفراد والناس والمؤسسات المدنية والخاصة في مسؤولية تعزيز هذه الحقوق والتمسك بها.

تنص المادة ٢٨ من الإعلان على أن "لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققا تاما". ويتطلب ذلك منا وضع حد للشراء الفاحش المتكدر بأيدي عدد قليل جدا من الناس والفقر المدقع الذي يعاني منه الملايين من أجل بناء مجتمع عادل يحترم الحياة بجميع أشكالها. وأغتنم هذه الفرصة لأحث الدول الأعضاء على التصديق على اتفاقات حقوق الإنسان الإقليمية والعالمية حتى تصبح هذه الحقوق التزاما يشترك فيه الجميع.

اليوم سنكرم بعض الأبطال والبطلات في مجال حقوق الإنسان والذين، كما قلت من قبل، يمثلون رموزا للمثابرة والشجاعة والصلابة في مقاومتهم للسلطات العامة والخاصة التي تنتهك حقوق الإنسان. وهم يشكلون قوة أخلاقية لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، ويشكلون مصدر إلهام لإقامة نوع آخر من المجتمعات ونظام سياسي

لكفالة حماية الآخرين. ولن يكون ممكنا بدون الخبراء في مجال حقوق الإنسان الذين يدققون في التقارير القطرية أو يقيمون الشكاوى. ولن يكون ذلك ممكنا بدون المحامين والصحافة، وبدون الناس العاديين الذين يتحلون بشجاعة استثنائية ويقفون دفاعا عن حقوقهم وحقوقكم وحقوقنا المشروعة. وينبغي أن نواصل بناء صرح حقوق الإنسان - أي إبرام المعاهدات والإعلانات وغيرها من الصكوك التي تضع المعايير العالمية وتمنح أملا للناس. غير أن الأهم من ذلك كله هو أنه ينبغي أن ننفذ هذه الصكوك. فهذه وثائق حية وينبغي استخدامها على هذا الأساس.

وينبغي أن نعمل على وجه الاستعجال، فما من وقت للتقاعس. وقد وُضع الإعلان العالمي بوصفه المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه الشعوب والأمم كافة. ولن نحقق رؤيته العظيمة إلا عندما تُطبق مبادئه بصورة تامة في كل مكان وعلى الجميع. وأشكر الجمعية مرة أخرى على التزامها للاحتفال بهذا الحدث البارز. فلنخرج من الاحتفال بهذه الذكرى السنوية أكثر عزيمة من أي وقت مضى على دعم مبادئ ورؤية هذا الإنجاز العظيم في مجال الشؤون الإنسانية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥/٦٣ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أعطي الكلمة الآن لرئيس مجلس حقوق الإنسان، سعادة السيد مارتن إيغويان يوهومواي.

**السيد يوهومواي (رئيس مجلس حقوق الإنسان)** (تكلم بالإنكليزية): بصفتي رئيس مجلس حقوق الإنسان، من دواعي الفخر والامتياز لي أن أشارك في هذا الاجتماع التذكاري للجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وستون سنة تكفي تماما للتأمل في إنجازات الصك والإعلان الرفيع الذي اعتمده

نيويورك في يوم حقوق الإنسان احتفالا بالذكرى السنوية الستين لوثيقة تاريخية.

لقد صيغ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في غمرة الدمار الشامل والفقر المدقع في أعقاب محرقة اليهود والحرب العالمية الثانية. وهو مرآة لتطلعات البشرية إلى تحقيق مستقبل يعمه الرخاء والكرامة والتعايش السلمي. وشكل الإعلان، وينبغي أن يظل على الدوام، جزءا أساسيا من هوية الأمم المتحدة. واستمد المجتمع الدولي من الإعلان إلهاما مستمرا لكي يؤسس صرحا عظيما من القوانين التي تحمي الآن عددا لا يحصى من الأشخاص في جميع أرجاء العالم. وقد قطعنا شوطا طويلا، غير أننا في واقع الأمر لم نرق إلى مستوى الرؤية الواردة في الإعلان، وعلى الأقل، لم نقم بعد بذلك.

ومنذ أن توليت منصب الأمين العام، شعرت ببالغ التأثير والحزن لرؤيتي عددا هائلا من الأشخاص تنتهك حقوقهم الإنسانية ولا تتم حمايتهم على نحو مناسب. ونشهد مأساة إنسانية، واستغلال الأطفال ومجموعة أخرى من الآفات التي تضرب ملايين الأشخاص. وللأزمة المالية العالمية والطابع الملح لتحقيق التنمية تداعيات كبيرة على تحقيق حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وتلحق الأزمة الغذائية والأزمة المتعلقة بالمناخ أشد الضرر بأقل الفئات قدرة على تحمل هذه الأعباء.

وبعد جميع الدروس التي نزع من استقيناها، لا تزال الأعمال الوحشية المروعة ترتكب بدون حسيب ضد الأشخاص الأبرياء. ولا يمكننا أن نتجاهل الفقر والتعصب والقمع. ولدينا مسؤولية جماعية لرفض اللامبالاة. وحقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة والمترابطة لا بد لها من أن تبقى على تضامن العالم.

ولن يكون الكفاح من أجل حقوق الإنسان ممكنا بدون المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يخاطرون بحياتهم

توّجها اليوم الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عندما قال بنبرة مؤثرة:

”لا يزال الإعلان صالحاً اليوم تماماً كما كان في اليوم الذي اعتمد فيه. غير أن الحريات الأساسية المنصوص عليها فيه لم تتحقق بعد للجميع. وفي كثير من الأحيان، تفتقر الحكومات لإرادة السياسية لتنفيذ المعايير الدولية التي وافقت عليها بمحض إرادتها“.

”وهذه السنة التي تصادف الذكرى السنوية للإعلان مناسبة لتعزيز حشد تلك الإرادة“.

وبغض النظر عن هذه الأزمة الخبيثة المتمثلة في انعدام الإرادة السياسية، من المؤسف أن صورة حقوق الإنسان كئيبة وتحتاج إلى المعالجة من جوانب أخرى عديدة. إن مشكلة الفقر متفشية وتكمن في صلب الحرمان من العديد من حقوق الإنسان الأساسية. فالأطفال يُستغلون، والمسنون يُهملون، وما زالت المرأة محرومة من حقوقها الأساسية. والعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، تشكل تحديات كبيرة لبناء عالم المساواة والعدالة والحرية الحقيقية الذي توخاه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أن تغير المناخ والهجرة والمسائل الصحية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، وانتشار الصراعات الأهلية والسياسية تشكل في حد ذاتها تحديات هائلة للتمتع بحقوق الإنسان.

وقد ظل شاغلا للأمم المتحدة على الدوام أن توفر محفلا لتشاطير قيم إنسانيتنا المشتركة ومصيرنا المشترك. ففي مجال حقوق الإنسان بصفة خاصة، تؤدي منظومة الأمم المتحدة دورا حاسما وتحفز تقدما طيبا. وهي تفعل ذلك، في جملة أمور أخرى، من خلال إقامة نظام الهيئات المنشأة بمعاهدات والتي ترصد عن كثب وفاء الدول بالتزاماتها

الدول الأعضاء بالإجماع وتقييمها. وهذه أيضا فرصة ملائمة لتقييم التحديات وتمهيد السبيل للمضي قدما صوب كفالة تنفيذ أفضل لمثله العليا وأهدافه. وينبغي أن تشكل هذه الذكرى، أساسا، وسيلة فريدة لتنفيذ التزام المجتمع الدولي ببذل كل الجهود البارزة لكفالة تحقيق حقوق الإنسان كافة وعالميتها لجميع الأشخاص.

ولذلك، وفي هذه المناسبة الرسمية للتقييم الذاتي وبالنظر إلى الأحداث الماضية، تستحضر المرء بالفعل الظروف التي صيغ فيها هذا الإعلان المشترك والعالمي، ووضعت فيها مقاصده. فما لبث العالم أن خرج من حرب عالمية مروعة ومدمرة ألحقت بؤسا لا يوصف بالمجتمعات والأمم، ونتيجة لذلك أنشئت الأمم المتحدة. وبرزت الحاجة إلى وضع مبادئ ومعايير توجيهية لمنع تكرار هذا البؤس. ولذلك فقد أقر الإعلان عن حق بأن ما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وغير قابلة للتصرف، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم. ويتضمن متن الإعلان تجسيدا لذلك المبدأ الأساسي وتفصيلا له في العديد من المواد التي برزت منذئذ باعتبارها ميثاقا للقانونين المعاصرين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وببساطة، لم تعد البشرية اليوم تفتقر إلى الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان لكي تعزز وتحمي وتدافع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية. غير أن ما تمس إليه الحاجة هو أن تعمل الدول الأطراف في الصكوك القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان على اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتنفيذ أحكامها لما فيه مصلحة البشرية كافة.

وفي ذلك السياق، أتفق مع ما أعرب عنه الأمين العام بان كي - مون من قلق في العام الماضي، في الرسالة التي وجهها بنجيف، أثناء الحفل الافتتاحي لعام الأنشطة التي

والرجال والنساء، بغض النظر عن عرقنا أو لونا أو عقيدتنا أو أصلنا القومي، أو الإعاقة أو السن. وأيا كانت مهنتنا، يتعين علينا حشد مواردنا من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. فالتضامن العالمي يمثل عنصرا أساسيا لجميع تلك المشاريع.

ولنغتني الفرصة هذه اللحظة الفريدة من تاريخنا لتجديد التأكيد على التزامنا بهدف تحقيق الطابع العالمي الذي لا يتجزأ والمتسم بالاعتماد المتبادل والترابط لجميع حقوق الإنسان. وعلينا ألا ندخر جهدا من أجل تحويل تلك الحقوق إلى واقع لصالح كل البشر.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥/٦٣ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة نافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

**السيدة بيلاي (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان)** (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أكون هنا في هذا الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ففي مثل هذا اليوم قبل ستة عقود أثبتت الجمعية العامة أن ما كان يبدو غير قابل للتحقيق كان بلوغه ممكنا في حقيقة الأمر. وأكدت على قوة الأفكار ورؤية التعايش السلمي والمتسم بالاحترام في أعقاب وحشية ودمار مطلقين.

وفي الواقع، لا يمكنني أن أتخيل مكانا أفضل من هذه القاعة لإحياء ذكرى تلك اللحظة الفاصلة في التاريخ الإنساني. ولا يمكنني أن أتخيل طريقة أمثل لبدء خطابي من ترديد المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي ينص على ما يلي:

موجب هذه المعاهدات، ومن خلال إنشاء مفوضية حقوق الإنسان، وهي الوصية على حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم، وبالمثل أيضا، من خلال مجلس حقوق الإنسان، الهيئة الخلف للجنة حقوق الإنسان.

والآن، وقد دخل مجلس حقوق الإنسان عامه الثالث فإنه قد خطا خطوات جديدة في أداء ولايته لتعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دونما تمييز من أي نوع وبطريقة عادلة وتقوم على المساواة. وهو ينظر على الدوام في انتهاكات حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم، وفي الوقت ذاته يوفر مجالا بالغ القيمة لأصوات المدافعين عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكي يتم الاستماع إليها وذلك بهدف استلهاهم التغيير والتحسين في أوضاع حقوق الإنسان.

ووفقا لآلية الاستعراض العالمي الدوري، ألزمت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نفسها بإخضاع سجلاتها في مجال حقوق الإنسان لاستعراض الأقران، وهي مبادرة مبتكرة، بل يمكن القول بأنها ثورية، وتكمن فيها إمكانيات حقيقية لضمان المساءلة والالتزامات من جانب جميع الدول بمعايير حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن مسيرة الأعوام الستين الماضية لتحقيق حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للفرد كانت طويلة وشاقة. ومع أن وعيا عالميا بحقوق الإنسان ربما قد تبلور خلال تلك الأعوام، والذي يشكل اليوم إلهاما للناس في كل أنحاء العالم، إلا أننا لم نصل بعد إلى الهدف المنشود للتمتع الكامل بتلك الحقوق.

إن إنهاء الوضع المشؤوم الذي يحول دون التمتع الكامل بحقوق الإنسان هو مسؤولية جماعية لكل البشر، أي الأفراد ومنظمات المجتمع المدني والسياسيين والدبلوماسيين

الكريمة، وحقنا في أن يكون لنا اعتبار وأن نأخذ في الاعتبار بصرف النظر عن النسب أو نوع الجنس أو اللون أو المركز أو المعتقد. وتوحى الإعلان علما يعيش فيه كل رجل وامرأة وطفل محررا من الجوع ومحما من القمع والعنف والتمييز، ويتمتع باستحقاقات السكن والرعاية الصحية والتعليم والفرص. وتبلور تلك الرؤية الثقافية العالمية لحقوق الإنسان التي نسعى إليها، والتي ينبغي لذلك أن تكون قوة توحيد وليست قوة انقسام في الثقافات وفيما بينها.

ومن المحزن أن تلك الرؤية، منذ صياغتها الأولى وحتى يومنا هذا، ما زال تقويضها مستمرا بواسطة القمع والتمييز وعدم المساواة. ولا يمكن أن ننسى، وقد ذكرنا بذلك نلسون مانديلا، أن الإعلان العالمي قد اعتمد بعد شهور قليلة من تشكيل أول حكومة فصل عنصري. ولكن الإعلان العالمي، كما قال، بعث الأمل لدى المضطهدين في أحلك فترة في تاريخهم. فالإعلان، كما قال مانديلا،

”كان منارا ساطعا وملهما للملايين من أبناء جنوب أفريقيا. وكان برهانا على أنهم لم يكونوا وحدهم، بل كانوا جزءا من حركة عالمية كبيرة ضد العنصرية والاستعمار، ومن أجل حقوق الإنسان والسلام والعدالة.“

ولا تزال كلماته تلك تحمل صوت الحقيقة للذين لا يزالون يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان.

لقد نشأت في جنوب أفريقيا العنصرية، مواطنة من الدرجة الثانية؛ ولكن الحظ أسعدي خلال سنوات حياتي بأن أشاهد وأعيش تحولا كاملا في بلدي. إن جنوب أفريقيا تتمتع الآن بمؤسسات هي الأقوى من نوعها في العالم، وبينما تكافح مثلها مثل كثير من البلدان، لجعل الحقوق القانونية واقعا إلا أن ما لمست من تحول مذهش بهذه الدرجة

”يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء“.

تلك الكلمات تدوي أصدائها اليوم بنفس الاتساع والتأثير اللذين كانا لها في عام ١٩٤٨. إنها تتكلم بالقوة الأزلية والثابتة النابعة من قوة الحقوق ورابطة القرابة في الحقوق.

لقد مكنت قوة الحقوق أعدادا متعظمة من الناس من طلب الحرية والمساواة والعدالة والرفاه. وبفضل الإعلان العالمي، تم الاعتراف بجميع حقوق الإنسان - المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - بوصفها استحقاقات أصيلة وغير قابلة للتصرف لجميع الناس، بدلا من أن تكون امتيازات توهب لهم بكرم أو مجرمون منها وفقا لأهواء الأقوياء.

وقد أظهر الإعلان العالمي بجلاء العلاقة بين الحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية والعلاقة بين تلك العناصر وبين السلم والأمن. وأعطى دفعة لهيكل قانوني واسع ويزداد اتساعا بالإضافة إلى إعطاء دفعة لوسائل الدعوة من أجل تعزيز وحماية جميع الحقوق.

واليوم، وجدت المبادئ التي جسدها الإعلان العالمي أصداء لها في دساتير وقوانين أكثر من ٩٠ بلدا. فلقد أنشئت آليات دولية وإقليمية ووطنية مكرسة، بما في ذلك مفوضية حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان وخبرائه المستقلون، لكي تكون مؤتمنة على حقوق الإنسان ومراقبة لها، وفي الوقت ذاته مؤتمنة على تعزيزها وحمايتها. وتمارس المجتمعات المدنية في كل مكان، بقدره وتأثير متعاضمين، اليقظة والسهر على تنفيذ الصكوك المتعلقة بالحقوق.

وإذ أعاد الإعلان العالمي تأكيد الأواصر الطبيعية والاجتماعية للمصير الإنساني في أي مكان، أي صلة القرابة في الحقوق - فإنه قد صمم على مطلبنا المشترك بالحياة

المتوخاة في الإعلان العالمي. والأهم من ذلك أنه سيتيح للضحايا، للمرة الأولى، فرص اللجوء إلى العدالة الدولية حيثما تنتهك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما ذكر شارلس مالك، ممثل لبنان آنذاك وأحد الذين شاركوا في صياغة الإعلان العالمي، لم تكن النية من وراء الإعلان على الإطلاق أن يكون قائمة للآمال والإطراب في العبارات البلاغية ولكن متعثر في التنفيذ، بل كانت الغاية وضع حد للوحشية والتدمير وحماية حقوق الإنسان للأجيال الحاضرة والمقبلة.

وبعد مرور ستين عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ورغم الكثير مما أنجز في الصياغة القانونية لمبادئه والتقدم المحرز على العديد من الجهات، لا تزال الكثير من شعوب العالم تنتظر تحقيق الوعود التي جاء بها. فالتحدي الذي يواجهنا هو تطبيق تلك الحقوق على أرض الواقع.

كما ذكرت إيلانور روزفلت، وعلى كل حال، فأين تبدأ حقوق الإنسان العالمية؟ في أماكن صغيرة بالقرب منا. وبالفعل سيظل عملنا منقوصا إلى حين أن تمس تلك الحقوق حياة كل رجل وامرأة وطفل في كل مكان. وبوصفي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أعد بأن أفعل كل ما بوسعي لكفالة التطبيق الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد أكد لي الأمين العام شخصيا دعمه الكامل لي في ذلك وأتمنى أن تنضموا إلي في ذلك الجهد.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** بالنظر إلى رغبة الأعضاء في الانتهاء بسرعة من النظر في هذا البند، أود استشارة الجمعية العامة في الشروع مباشرة في النظر في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/63/L.54. وفي هذا الصدد، وبما أن مشروع القرار لم يعمم إلا صباح اليوم سيتعين علينا أن نستثنيه من الأحكام ذات الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي، التي تنص على ما يلي:

خلال عقد واحد من الزمان يولد لدي أملا كبيرا. وها أنذا أقف أمامكم اليوم مثالا حيا على ما أنجز من حقوق.

ولكنني في الوقت ذاته، أدرك تماما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما برح وعدا لم يتم الوفاء به بالنسبة لكثير من الناس في العالم لعدم توفر الإرادة السياسية لإضفاء الفعالية على التزامات حقوق الإنسان في الدول. إننا نعيش اليوم في عالم يستمر فيه ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وعمليات قتل واغتصاب جماعية ماضية من دون عقاب، ولا تتوفر فيه أبسط الحقوق الاقتصادية اللازمة جدا للبقاء وكثيرا لا تنال الإلحاحية التي تستحقها.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اختار عن حكمة عدم تصنيف الحقوق. بل على النقيض من ذلك أقر تساوي كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد فعل لأن جميع الحقوق مترابطة بشكل لا انفصام فيه. فانتهاك مجموعة منها تنعكس على بقية الحقوق وتضعفها جميعا. وكما ذكر الأمين العام، فإن الحالات الغذائية الطارئة التي حدثت مؤخرا وتدهور البيئة الطبيعية والأزمة المالية التي نعيشها حاليا، واضطراب الأوضاع الناجم عنها، كلها تؤكد أن من هم في الخطوط الأمامية للمصاعب هم أيضا، على الأرجح، ضحايا الآثار المتلاحقة لانتهاكات حقوق الإنسان.

وبالنظر إلى ذلك، تتجلى أهمية البروتوكول الاختياري للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبعد إقرار البروتوكول من قبل مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه وفي اللجنة الثالثة للجمعية العامة الشهر الماضي، فإنه معروض الآن على الجلسة العامة للجمعية العامة لاعتماده بصورة نهائية. والبروتوكول الاختياري إذ يسد فجوة تاريخية في حماية حقوق الإنسان في إطار النظام الدولي، سيكون دون شك معلما في تاريخ نظام حقوق الإنسان العالمي وسيقربنا من رؤية موحدة لحقوق الإنسان

وفيما يلي أسماء الفائزين بالجوائز.

السيدة لوزيز آربر عملت مفوضة سامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٨. وعملت السيدة آربر، قبيل عملها مفوضة سامية، كبيرة المدعين العامين بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا وكانت مسؤولة عن أول اتهام في التاريخ يوجه إلى رئيس دولة وهو في السلطة. كما عملت قاضية في المحكمة العليا لكندا.

السيد رامسي كلارك، وهو أحد قدامى المدافعين عن حقوق الإنسان ومناصري سيادة القانون، والنائب العام السابق للولايات المتحدة، وظل يمثل صوتا رائدا ولفترة عقود من أجل تحقيق السلام والعدالة على الصعيد الدولي. واضطلع بدور رئيسي في حركات الحقوق المدنية والسلام في وطنه، وفي تعزيز الإنصاف والعدالة في جميع أرجاء المعمورة. وقبل وقت قصير شهد له بمعارضته القائمة على المبدأ للاعتداءات التي ترتكب باسم مكافحة الإرهاب وبإصراره الثابت على مراعاة حقوق الإنسان والإجراءات القضائية العادلة لجميع الأشخاص، وفقا للمعايير الدولية.

الدكتورة كارولين غوميس هي المديرية التنفيذية، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، لمنظمة الجامايكيين من أجل العدالة وإحدى المشاركين في تأسيس المنظمة. وتدافع المنظمة عن حقوق الإنسان للفتات المهشمة والمعرضة للخطر ضد جميع أشكال العنف، وتدعم الضحايا في المطالبة بالانتصاف من خلال النظام القضائي وتدعو إلى حماية الضحايا. وفي ظل قيادة الدكتورة غوميس، أصبحت المنظمة الجماعة الرئيسية لمناصرة حقوق الإنسان في جامايكا، ووطورت شراكات محلية ودولية خلاقة في سبيل نصر قضية حقوق الإنسان.

”لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أي جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة“.

ما لم أسمع اعتراضا على ذلك سأعتبر أن الجمعية توافق على ذلك الاقتراح.

قد تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): لقد أبلغت بأنه ينبغي إدخال تصويب فني على النص الإنكليزي لمشروع القرار A/63/L.54. في الفقرتين الأولى والأخيرة من نص الإعلان الوارد في مشروع القرار، يستعاض عن عبارة ”States Members“ بعبارة ”Member States“.

سنتناول الآن مشروع القرار A/63/L.54. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون ”الذكرى الستون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/63/L.54 بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/63/L.54 بصيغته المصوبة شفويا بوصفه (القرار ٦٣/١١٦).

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): تبدأ الجمعية الآن الاحتفال بتوزيع جوائز الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨.

وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢١٧ (د-٢١) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، ستمنح هذا العام سبع جوائز لأفراد ومنظمات قدموا مساهمات رائعة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، تمنح اثنتان من الجوائز بعد الوفاة.

أعوام من المنفى، اغتيلت السيدة بوتو في هجوم أعقب تجمعاً سياسياً أقيم في روالبندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. والسيد بيلال بوتو زرداري، ابنها، سيقبل الجائزة باسمها.

وسيستر دوروتي ستانغ، مؤسسة راهبات نوتر دام دي نامور، دافعت لفترة ٤٠ عاماً تقريباً عن حقوق الإنسان للفقراء ومن لا يملكون أراضٍ والسكان الأصليين في منطقة أنابو في البرازيل. وعملت بشكلٍ دؤوب مع المزارعين في المنطقة بغية مساعدتهم على إعادة بناء أسباب معيشتهم وزراعة أرضهم وحماية حقوقهم من قاطعي الأشجار ومربي الماشية في المزارع. وأصبحت سيستر ستانغ رمزاً للكفاح من أجل حفظ الغابات المطيرة ومن أجل حماية حقوق أكثر المجموعات المعرضة للخطر. وثابت في الاضطلاع بمهمتها، بالرغم من تلقيها تهديدات عديدة بالقتل. وقتلت سيستر ستانغ في عام ٢٠٠٥ في أنابو، البرازيل. وسيقبل الجائزة باسمها شقيقها السيد ديفيد ستانغ، وسيستر جوان بيرك ممثلة مؤسسة راهبات نوتر دام دي نامور.

سأقدم الجوائز الآن. وأرجو من الوفود أن تتكرم بتأجيل التصفيق حتى يتم تسليم آخر جائزة.

أطلب من ممثل الأمانة العامة أن يدعو المحتفى بهم إلى المنصة. وسأقوم أنا والسيدة نافانثيم بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، بالترحيب بهم على المنصة.

**السيد شعبان** (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أدعو إلى المنصة السيد كينيث روث ليتسلم الجائزة بالنيابة عن السيدة لويز أربور، التي لم تستطع الانضمام إلينا اليوم.

اصطحب السيد كينيث روث إلى المنصة.

**السيد شعبان** (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الأمم المتحدة، تُمنح هذه الجائزة لكم تقديراً لمساهماتكم

منظمة رصد حقوق الإنسان أنشئت في عام ١٩٧٨ ووثقت خلال الأعوام الـ ٣٠ الماضية انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أرجاء المعمورة ودافعت عن تعزيز حقوق الإنسان والحريات. وكل عام، تنشر منظمة رصد حقوق الإنسان أكثر من ١٠٠ تقرير وإحاطات إعلامية بشأن أحوال حقوق الإنسان في حوالي ٨٠ بلداً. واضطلعت المنظمة بدور رئيسي في حملات التوعية الرئيسية، مثل حملة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، وقبل وقت قصير، الائتلاف المناهض للذخائر العنقودية.

والدكتور دينيس مأكويغي شارك في تأسيس المستشفى المركزي العام في بانزي، في بوكافو، بمقاطعة كيفو الشمالية، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويقوم حالياً بتشغيل المستشفى. ولأكثر من ١٠ أعوام ظل يكرس نفسه لمساعدة النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي في المقاطعة، ولتوفير الخدمات المتخصصة لعلاجهن ولتدريب الممرضين واختصاصيي التوليد والأطباء بحيث يمكن مساعدة جميع الذين يرتادون المستشفى. ويصل يوميا ما يتراوح متوسطه من ١٠ إلى ١٢ امرأة إلى مستشفى بونزي في بوكافو من أجل العلاج، والعديد منهن بحاجة إلى إجراء جراحة رئيسية. ويصف الدكتور مأكويغي العنف الجنسي في المنطقة بأنه سلاح للحرب، ويدمر مجتمعات بأسرها.

كما تمنح اللجنة جائزتين خاصتين بعد الوفاة للشخصين التاليين.

السيدة بينظير بوتو كانت مدافعا قويا عن الديمقراطية وعن حقوق الإنسان لمعظم قطاعات المجتمع المعرضة للخطر، وخاصة النساء والأطفال وأعضاء الأقليات. وانتخبت السيدة بوتو مرتين رئيسة لوزراء باكستان، في عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٣. وبعد عودتها إلى باكستان بعد

أدعو الآن إلى المنصّة الدكتور دينيس ماكوغي  
لاستلام الجائزة.

اصطُحِب الدكتور دينيس ماكوغي إلى المنصّة.

**السيد شعبان** (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية  
العامة وإدارة المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن  
الأمم المتحدة، تُمنح هذه الجائزة لكم تقديراً لمساهماتكم  
المتميّزة في تعزيز حقوق الإنسان والحريات  
الأساسية وحمايتها.

أدعو الآن إلى المنصّة السيد بيلوال بوتو زرداري  
لاستلام الجائزة بالنيابة عن المغفور لها السيدة بنظير بوتو.

اصطُحِب السيد بيلوال بوتو زرداري إلى المنصّة.

**السيد شعبان** (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية  
العامة وإدارة المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن  
الأمم المتحدة، تُمنح هذه الجائزة للسيدة بنظير بوتو تقديراً  
لمساهماتها المتميّزة في تعزيز حقوق الإنسان والحريات  
الأساسية وحمايتها.

أدعو الآن إلى المنصّة السيد ديفيد ستانغ والأخت  
جوان بيرك لاستلام الجائزة بالنيابة عن المغفور لها الأخت  
دوروثي ستانغ.

اصطُحِب السيد ديفيد ستانغ والأخت جوان بيرك  
إلى المنصّة.

**السيد شعبان** (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية  
العامة وإدارة المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن  
الأمم المتحدة، تُمنح هذه الجائزة للأخت دوروثي ستانغ  
تقديراً لمساهماتها المتميّزة في تعزيز حقوق الإنسان والحريات  
الأساسية وحمايتها.

المتميّزة في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية  
وحمايتها.

أدعو الآن إلى المنصّة السيد رامسي كلارك  
لاستلام الجائزة .

اصطُحِب السيد رامسي كلارك إلى المنصّة.

**السيد شعبان** (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية  
العامة وإدارة المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن  
الأمم المتحدة، تُمنح هذه الجائزة لكم تقديراً لمساهماتكم  
المتميّزة في تعزيز حقوق الإنسان والحريات  
الأساسية وحمايتها.

أدعو الآن إلى المنصّة الدكتورة كارولين غوميس  
لاستلام الجائزة.

اصطُحِب الدكتورة كارولين غوميس إلى المنصّة.

**السيد شعبان** (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية  
العامة وإدارة المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن  
الأمم المتحدة، تُمنح هذه الجائزة لكم تقديراً لمساهماتكم  
المتميّزة في تعزيز حقوق الإنسان والحريات  
الأساسية وحمايتها.

أدعو الآن إلى المنصّة السيد كينيث روث، لاستلام  
الجائزة بالنيابة عن منظمة هيومان رايتس ووتش.

اصطُحِب السيد كينيث روث إلى المنصّة.

**السيد شعبان** (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية  
العامة وإدارة المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن  
الأمم المتحدة، تُمنح هذه الجائزة لمنظمة هيومان رايتس  
ووتش تقديراً لمساهماتكم المتميّزة في تعزيز حقوق الإنسان  
والحريات الأساسية وحمايتها.

وإنشاء اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وإنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. بموجب بروتوكول ملحق بالميثاق اعتمد في عام ١٩٩٨ والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي تستعرض ما تحرزه الدول الأفريقية من تقدم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

ولا سبيل إلى إنكار الإنجازات التي انبثقت عن إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فقد أكد الإعلان العالمي القيم العالمية المشتركة بين الجميع وحدد المعايير الأساسية في مجال حقوق الإنسان، مما أدى إلى صدور صكوك إقليمية ودولية كثيرة لاحقة. وحقوق الإنسان عالمية تتسم بالتعاضد والترابط وعدم القابلية للتجزئة، ولذلك فالقيم المكرسة في الإعلان تدعو إلى العمل على الصعيد الأخلاقي والقانوني والسياسي تعزيزا لتحقيق الحرية والمساواة والكرامة لجميع البشر.

وتؤكد المجموعة الأفريقية مجددا أن تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان ضروري لتحقيق مقاصد الإعلان العالمي كاملة. وفي هذا السياق، ينبغي إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان من خلال التعاون والحوار والاحترام المتبادل. وينبغي أن يُحظر استغلال حقوق الإنسان كأداة لأغراض سياسية.

علاوة على ذلك، ينبغي أن يوجّه اهتمام خاص لتعزيز بناء قدرات البلدان النامية في مجال حقوق الإنسان، بناء على طلبها.

وبالرغم من كل التقدم المحرز، ما زال كثير من الرجال والنساء محرومين من حقوقهم الأساسية. وكثير من الظواهر، كالاستعمار والفقر والتخلف والتهميش والجوع والتمييز والعنصرية والتعصب الديني ما زالت سائدة. وينبغي التصدي لكل هذه المسائل من أجل ضمان الكرامة والعدل للجميع.

بذلك نكون قد قدمنا الفائزين بجوائز الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨ إلى أعضاء الجمعية العامة.

يرجى من الممثلين البقاء في مقاعدهم بينما يصطحب الرئيس الفائزين بالجوائز. بعد ذلك، تُعلّق الجلسة العامة الخامسة والستون لكي تتمكن الجمعية من البتّ في التوصية الواردة في تقرير اللجنة الثالثة، الصادر في الوثيقة A/63/435، في جلستها السادسة والستين. ولدى استئناف الجلسة العامة الخامسة والستين، سنستمع إلى بيانات ممثلي المجموعات الإقليمية وسواها.

علقت الجلسة الساعة ١٦/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٦/٣٥، وكان نائب الرئيس، السيد وولف (جامايكا)، في مقعد الرئاسة.

**السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالإنكليزية):**

يشرف المملكة المغربية أن تتكلم اليوم باسم المجموعة الأفريقية في هذه المناسبة التاريخية للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتتيح لنا هذه الجلسة الهامة فرصة للتفكير في الإرث الذي يخلقه الإعلان العالمي للبشرية.

ومن المهم أن نشير في البداية إلى أن القرار ١٧١/٦٢، المعنون "السنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان"، الذي تقرر فيه الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كان مبادرة أفريقية. وتعتز المجموعة الأفريقية وتتشرف بأن تساهم إيجابيا في هذه المناسبة وأن تبرهن مرة أخرى على التزام أفريقيا بحماية حقوق الإنسان والحريات الرئيسية كافة في العالم أجمع.

ويظهر التزام أفريقيا من خلال منجزات الاتحاد الأفريقي في مجال حقوق الإنسان من قبيل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي اعتمد في عام ١٩٨١،

أو مجموعة عرقية. وبشكل عام، ينبغي تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات بطريقة تشجع على الوحدة بين جميع الشعوب وبني البشر مع احترام جميع الثقافات والأديان على النحو الواجب.

وتود المجموعة الأفريقية أن تعرب مرة أخرى عن أهمية إعلان وخطة عمل دوربان ومتابعتها. وتعرب المجموعة كذلك عن تأييدها لإيلاء المفوضة السامية لحقوق الإنسان الأولوية للمتابعة الشاملة لدوربان والدعم الذي يقدمه مكتبها لمؤتمر استعراض دوربان، المزمع عقده في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩. وتدعو المجموعة الأفريقية جميع أصحاب المصلحة إلى بذل كل الجهود لكفالة نجاح هذا المؤتمر الهام.

وتولي المجموعة الأفريقية أهمية كبيرة لمجلس حقوق الإنسان وقيمتها المضافة. وأود أن أرحب بوجود رئيس مجلس حقوق الإنسان معنا اليوم. ونحن نولي أيضا أهمية كبيرة للاستعراض الدوري الشامل ونؤكد على الدور الرئيسي الذي ينبغي أن تقوم به هذه الآلية الجديدة من أجل أعمال كافة حقوق الإنسان للجميع.

ويشكل التثقيف في مجال حقوق الإنسان إسهاما في منع انتهاكات حقوق الإنسان على المدى البعيد. وهو يمثل استثمارا هاما في المساعي لإقامة مجتمع عادل، تُثمن فيه وتُحترم جميع حقوق الإنسان لجميع الأفراد. ويعزز التثقيف في مجال حقوق الإنسان القيم والمواقف التي تشجع جميع الأشخاص على النهوض بحقوقهم وحقوق الآخرين. وهو يؤدي إلى فهم المسؤولية المشتركة للجميع عن جعل حقوق الإنسان حقيقة واقعة في كل مجتمع. وفي هذا السياق، تود المجموعة الأفريقية أن تعرب عن تأييدها لاعتماد مجلس حقوق الإنسان إعلان بشأن التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

وينبغي ألا يُنسى مصير الشعوب الواقعة تحت الاحتلال والاستعمار الأجنبي أو السيطرة الأجنبية، ويبقى حق تلك الشعوب في تقرير المصير وممارستها له ثابتا ولا غنى عنه.

وتعرب المجموعة الأفريقية بنفس الدرجة عن تقيدها الكامل بمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل. والاتحاد الأفريقي يولي أهمية كبيرة لإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ويدعو إلى أن تُعامل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية على قدم المساواة.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي شرع بها قبل سبع سنوات، هي مبادرة محورية لتحقيق هذا الهدف لأنها ترمي إلى تعزيز حقوق الشعوب الأفريقية وحمايتها. وتنتهج المجموعة الأفريقية مناسبة اعتماد البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من قبل مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ واليوم من قبل الجمعية العامة لكي تحتفي به بصفته إنجازا جديدا في مجال حقوق الإنسان. فلا بد من الاعتراف بالحق في التنمية كجزء أساسي ولا يتجزأ من حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والحق في التنمية هو حق غير قابل للتصرف، وينبغي أن ينتفع منه الأفراد والبلدان.

وتود المجموعة الأفريقية أن تؤكد على أن التسامح واحترام التنوع الثقافي أمران هاما لتيسير التمتع بحقوق الإنسان من قبل الجميع. وتعارض المجموعة الأفريقية جميع أشكال التعصب والتمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد؛ وتدين جميع أعمال العنف التي يدعي مرتكبوها زورا أنهم يقومون بها باسم الدين. وتؤكد مجددا أنه لا يمكن ولا ينبغي أن يرتبط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة

الأعلى الذي له صدى في جميع القيم الاجتماعية والدينية في جميع أنحاء القارة.

وقبل ستين عاما، قامت البلدان الآسيوية بدور فعال في ميلاد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولاحظت المجموعة الآسيوية بكثير من الارتياح أن هناك، منذ ذلك الحين، إدراكا متزايدا لحقوق الإنسان في البلدان في جميع أنحاء العالم. واليوم، أصبحت حقوق الإنسان لغة مشتركة في العالم الذي يتسم بالعولمة لأنها تعكس الرغبة المشتركة في الاحترام المتكافئ للكرامة الإنسانية لكل واحد من بني البشر. ولقد ألهم الإعلان كذلك اعتماد العديد من الصكوك الدولية المختلفة بشأن حقوق الإنسان التي تشكل معا مجموعة راسخة من القوانين الدولية التي تشمل كل حقوق الإنسان للجميع، والتي هي الحقوق المدنية والسياسية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والحق في التنمية.

لقد تم إحراز تقدم ملحوظ في آسيا. فلقد أصبحت البلدان من جميع أنحاء آسيا أطرافا في العديد من الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان فيما أدخل الكثير منها عناصر ومبادئ واردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الصكوك الدولية الأساسية الأخرى لحقوق الإنسان في مختلف تشريعاتها ومؤسستها الوطنية. ويتزايد الوعي بحقوق الإنسان بصورة سريعة في جميع أنحاء آسيا. ويجري تعزيز التعليم في مجال حقوق الإنسان بصورة فعالة في العديد من البلدان في حين انتشرت منظمات المجتمع المدني لحقوق الإنسان في جميع أنحاء القارة. لكن آسيا تعرف جيدا أنه ما زال هناك مجال للتحسين. ونحن نؤمن بأن الذكرى السنوية الستين لحقوق الإنسان تتيح فرصة فريدة للمجتمع الدولي للتفكير في التحديات الحالية التي تواجه حقوق الإنسان في عالم اليوم بغية زيادة مراعاة تلك الحقوق على وجه أكمل وبصورة عادلة ومتكافئة في المستقبل.

وتود المجموعة الأفريقية أن تذكّر بأن الجمعية العامة قد أعلنت السنة التي تبدأ من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ السنة الدولية لتعلم حقوق الإنسان، وستكرس للقيام بأنشطة من شأنها أن توسع وتعمق التعلم في مجال حقوق الإنسان، وذلك على أساس المبادئ العالمية والتكافل والموضوعية وعدم الانتقائية والحوار البناء والتعاون. وتشجع المجموعة الأفريقية جميع الدول، وكذلك المجتمع المدني، على المساهمة بفعالية في السنة الدولية لتعلم حقوق الإنسان.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام المجموعة الأفريقية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي لا يزال "المثل الأعلى المشترك الذي تصبو إليه جميع الشعوب". وسوف نواصل دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.

**السيد برامودويناي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية):** إنه لشرف عظيم لي أن أنضم بالنيابة عن المجموعة الآسيوية إلى أشخاص من جميع أنحاء العالم في الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يعتبر منذ اعتماده في مثل هذا اليوم قبل ستين سنة المثل الأعلى المشترك الذي تصبو إليه جميع الشعوب والأمم.

لقد كان هذا الإعلان، الذي انبثق من حطام الحرب العالمية الثانية، إعلانا يتسم بالحيوية والتحمدي للإقرار بالكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة الإنسانية بوصفها أساسا للحرية والعدالة والسلام في العالم. إن آسيا، التي هي أكبر قارة ويقطنها أكبر عدد من السكان وأكثر القارات تنوعا من حيث الخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية - الثقافية والدينية، قد اعتمدت هذا المثل الأعلى النبيل للكرامة الإنسانية والعدالة للجميع التي يجسدها الإعلان لأنه المثل

أفسح في حين يظل الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم يشقون يومياً بحثاً عن الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء ومياه الشرب النظيفة والمأوى والرعاية الصحية الأولية.

ولذلك من المهم جداً أن يبذل المجتمع الدولي كل ما في وسعه لتعزيز الحق في التنمية بوصفها عملية نحو التحقيق الفعال للإمكانات البشرية. و"التنمية هي الحرية"، كما يعرفها الأستاذ أمارتيا سن الحائز على جائزة نوبل. ومن المهم بالمثل أن نتخذ كل التدابير الممكنة لمعالجة الأزمة المالية العالمية الحالية ومنعها من التحول إلى أزمة بشرية وإنمائية. واليوم، نحن نعلم تماماً أن لدى مجتمع الدولي القدرة والموارد لضمان تحقيق بلدان العالم للأهداف الإنمائية للألفية. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل لدينا الإرادة لمساعدة بعضنا البعض على تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا ولإطلاق إمكانات الملايين في جميع أنحاء العالم؟

ثالثاً، تعتقد المجموعة الآسيوية اعتقاداً قوياً بأن الحوار البناء والتعاون في مجال حقوق الإنسان على أساس الاحترام المتبادل والتفاهم، هما أفضل وسيلة وأكثرها استدامة لتعزيز حقوق الإنسان. والمجموعة الآسيوية مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتجنب التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير في تعزيز حقوق الإنسان. ولذلك، فإن المجموعة الآسيوية أيدت إنشاء مجلس حقوق الإنسان لمعالجة أوجه القصور التي عانت منها في الماضي آلية حقوق الإنسان الرئيسية التابعة للأمم المتحدة.

ونرحب بشكل خاص بإنشاء آلية الاستعراض الدوري الشامل في إطار مجلس حقوق الإنسان، ونرى أنها ستؤدي دوراً أساسياً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. وبالنسبة للمجموعة الآسيوية، من المهم أن يسترشد مجلس حقوق الإنسان وآلياته بنفس المبادئ التي ولد

وفي هذا السياق، تود المجموعة الآسيوية أن تعرض على الجمعية النقاط الرئيسية التالية التي نعتبرها ذات أهمية حيوية.

أولاً، تؤكد المجموعة الآسيوية من جديد أن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية ومترابطة ومتشابكة ولا يمكن تجزئتها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان في كل العالم بطريقة منصفة ومتكافئة، وعلى قدم المساواة وبالدرجة نفسها من التشديد. وتؤمن المجموعة الآسيوية إيماناً راسخاً بأنه من واجب الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، أن تعزز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأن تحميها، مع وجوب مراعاة أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية المختلفة. وينبغي أن تجرى عمليات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووفقاً للقانون الدولي.

وتود المجموعة الآسيوية أيضاً أن تشدد على أهمية الحق الأساسي وغير القابل للتصرف لجميع الشعوب في تقرير المصير، وكما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة؛ وفي المادة الأولى المشتركة بين العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي إعلان وبرنامج عمل فيينا.

ثانياً، تشدد المجموعة الآسيوية على الضرورة الملحة لمعالجة الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم. وترى المجموعة الآسيوية أنه لا يمكن للمجتمع الدولي الاستمرار في الإشادة بالنجاح الذي حققناه في تعزيز كرامة الإنسان بينما لا يزال الملايين من إخواننا البشر يكدحون في فقر مدقع. ولا يمكننا أن نستمر في الحديث بثقة عن نجاحنا في دفع عجلة التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة في جو من الحرية

من المؤلم أن وضع هذه المدونة السخية للحقوق والحريات الأساسية قام على تجارب مأساوية للبشرية، ولا سيما تلك المرتبطة بالجرائم المروعة التي ارتكبت في الحرب العالمية الثانية. لقد كان خطوة جريئة قام بها أناس شجعان، إذ أهتم في أعقاب سفك الدماء العالمي المريع استبصروا علماً، ينعم فيه كل إنسان بالكرامة والعدالة. وآمن واضعو الإعلان بأن أفضل ضمان لاستمرار السلام العالمي هو عالم يتمتع فيه جميع الأفراد حقاً بالحريات والحقوق العالمية وغير القابلة للتصرف.

أنيطت المهمة الشاقة والمضنية لصياغة لائحة الحقوق الدولية بلجنة حقوق الإنسان، المؤلفة من شخصيات قوية وملتزمة. وبعد عامين من العمل على نص الإعلان، قدموا إلى العالم وثيقة تضع معايير مشتركة لأداء جميع الشعوب والأمم كافة، وهي وثيقة أصبحت، بوصفها أول صك عالمي لحقوق الإنسان، مصدر إلهام للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

اليوم تشيد الجمعية العامة والناس في جميع أنحاء العالم بالرؤية والشجاعة التي أبدتها الأشخاص الذين شاركوا في صياغة الإعلان لمتابعة الطريق نحو كفالة القيم الإنسانية الأساسية للجميع. وعلى مدار ستة عقود، تطور هذا المشروع غير الأكيد الذي بدأه مثاليون متبصرون ليصبح التزاماً عالمياً. واليوم، حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أدمج في دساتير الكثير من البلدان.

وما برح الإعلان خلال العقود الستة الماضية يدل على مقدرة كبيرة على توحيد شعوب العالم. فقد تُرجم إلى أكثر من ٣٦٠ لغة ولهجة محلية، وهو بذلك الوثيقة التي ترجمت إلى أكبر عدد من لغات العالم. وأثبت الإعلان أنه وثيقة حية وأنه برنامج عمل قد أهتم على مدى السنوات الستين الماضية الكثير من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية

من رحمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي العالمية والموضوعية والتزاهة وروح الحوار البناء والتعاون.

أخيراً وليس آخراً، من المهم هبة بيئة مؤاتية لثقافة حقوق الإنسان حتى تزدهر في كل مجتمع بوصفها إسهاماً في تحقيق السلام والعدالة والتسامح. ولذلك تدعم المجموعة الآسيوية تعزيز التنقيف في مجال حقوق الإنسان والجهود الرامية إلى نشر الوعي بحقوق الإنسان بلغات ونصوص يفهمها الناس من مختلف المشارب. وترى المجموعة الآسيوية أن المعرفة في مجال حقوق الإنسان تمثل وسيلة فعالة لتحقيق تمكين الناس في كل مجتمع. ونعتقد أيضاً أنه عندما يدرك الناس أن حقوق الإنسان ليست شيئاً غريباً عن حياتهم بل جزءاً من حياتهم اليومية، تزدهر حينئذٍ ثقافة حقوق الإنسان. وتلك الطريقة ستحقق تماماً المثل والتطلعات النبيلة لواضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي كرامة الإنسان والعدالة للجميع في ظل التنوع الكبير الذي يتسم به عالمنا.

ختاماً، ترى المجموعة الآسيوية أنه لا توجد طريقة أفضل للإشادة بواضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أن تحقق رؤيتهم بصورة عملية. ونحن نحث المجتمع الدولي على الاستفادة من هذا الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان من أجل إعادة تنشيط جهودنا الجماعية لتحويل رؤيته النبيلة إلى إجراءات فعالة على أرض الواقع. فشعوبنا لا تستحق أقل من ذلك.

**السيد بالوش (الجمهورية التشيكية) (تكلم**

بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية.

اليوم، يحتفل الناس في جميع أنحاء العالم بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا تزال مجموعة دول أوروبا الشرقية ملتزمة التزاماً قوياً بهذه الوثيقة العالمية الأهم لحقوق الإنسان وبجميع المبادئ الواردة فيها.

ولا بد من أن يكون للالتزامات الرسمية التي قطعتها الحكومات أثر حقيقي حتى في أقاصي أصقاع العالم.

وتشكل الذكرى السنوية الستون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فرصة لتسليط الضوء على الإنجازات والاحتفال بها والاستفادة من الإخفاقات. ولتحقيق هذا الهدف، شرعت الحكومات في جميع أنحاء أوروبا الشرقية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، في تنظيم مجموعة متنوعة من الأحداث للاحتفال بالذكرى السنوية لهذه الوثيقة المعلم.

وللإعلان أثر كبير على التاريخ الحديث لمنطقتنا. ويسرني ويشرفني أن أعرب عن التزام بلدان مجموعة أوروبا الشرقية بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي مضى على اعتماده الآن ٦٠ عاما. وظلت تلك المبادئ حيوية وستبقى مصدر هداية للمجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها في جميع أنحاء العالم.

وأود، بهذه المناسبة، أن أجدد الإعراب عن التزام جميع دول مجموعة أوروبا الشرقية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي سنستمر في دعمه والدفاع عنه على نحو كامل وفعال.

**السيدة بلوم (كولومبيا)** (تكلمت بالإسبانية):

ترحب مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاحتفال بالذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومنذ اعتماد الإعلان، أصبح المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه الشعوب كافة والأمم كافة. وترى مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن أهمية الإعلان تنبع من إقراره بجميع حقوق الإنسان للأشخاص كافة والنهوض بها وحمايتها على الصعيد العالمي.

إن الإعلان، بوصفه تعبيرا عن الفهم المشترك لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، عزز التزام الدول ومسؤوليتها عن النهوض بتلك الحقوق والحريات واحترامها وفقا لميثاق

والوطنية والمنظمات غير الحكومية والأفراد. وجميع الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان تستمد الإلهام من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن الفضل في توفير الدعم المتواصل للمبادئ الواردة في الإعلان وفي تحقيق التقدم والتحسينات في مجال تعزيز حقوق الإنسان يعود إلى المجتمع الدولي الذي يسعى إلى أعمال أقصى قدر من حقوق الإنسان، وإلى الدول والمجتمع المدني التي تبذل جهودها الدؤوبة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتؤدي جميع الجهات الفاعلة على جميع المستويات دورها الخاص بما في تحقيق الأهداف النبيلة للإعلان. إن الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها على مستوى القاعدة الشعبية أمر بالغ الحيوية.

في هذا اليوم، ونحن نحتفل بيوم حقوق الإنسان، ربما لن ندرك الأهمية التامة والمستمرة للإعلان إلا إذا تصورنا حياة خالية من هذه الحقوق والحريات. من الواضح أنه على الرغم من التطورات الإيجابية، إلا أن الهدف النهائي للإعلان، وهو تمتع الجميع بحقوق الإنسان كافة، لم يتحقق بعد ولا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل لتحقيق الاحترام الحقيقي لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

وهناك العديد من الأشخاص المحرومين من كرامتهم: وبالنسبة إليهم، لم تتحقق بعد حقوقهم وحرياتهم الواردة في الإعلان. ومثلما قال الأمين العام مرارا وتكرارا، يجب أن نعمل معا لكفالة جعل حقوق الإنسان حقيقة واقعة - وجعلها معروفة ومفهومة ويتمتع بها الجميع في كل مكان. وبالفعل، يكتسي التعريف بحقوق الإنسان والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، لا سيما في أوساط جيل الشباب، أهمية حيوية لبناء عالم أفضل. وحقوق الإنسان شرط مسبق لكفالة رفاه الأفراد والبشرية جمعاء. وتجب ترجمة الأقوال إلى أفعال،

بعضها بعضا. وتجدد بلدان مجموعتنا تأكيد التزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبرنامج عمل فيينا، الذي أقر ما تتسم به جميع حقوق الإنسان من عالمية وترابط وتشابك وعدم قابليتها للتجزئة. وعلاوة على ذلك، نؤكد مجددا على ضرورة النظر فيها بصورة شاملة وعادلة ومتساوية، والتركيز بنفس القدر على الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية.

وبمناسبة هذه الذكرى السنوية، تود مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تشدد على بعض المجالات المواضيعية التي توليها بلدان منطقتنا أهمية خاصة، والتي أطلقت هذه البلدان مبادرات بشأنها، سواء بصورة انفرادية أو جماعية في إطار الأمم المتحدة. وتسلط مجموعتنا الضوء على إسهام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في جملة صكوك أخرى، في أعمال الحقوق الواردة في الإعلان العالمي.

وتؤكد دول مجموعتنا مجددا الحاجة إلى تعزيز إجراءات فعالة ومنسقة للقضاء على الفقر الذي يشكل عائقا كبيرا أمام إحقاق حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تولى بلدان المجموعة أهمية بالغة لبلوغ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونشدد بصورة خاصة على أهمية الحق في التنمية. وقد انقضى أكثر من عامين على اعتماد الإعلان المتعلق بالحق في التنمية. وذكر ذلك الحق وتم التأكيد عليه مجددا في مؤتمرات قمة رؤساء الدول، وفي قرارات اتخذتها الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة. وتشدد بلدان مجموعتنا على ضرورة حشد ما يلزم من إرادة سياسية لتعزيز وتوطيد العمليات والآليات السياسية الحالية من أجل التحقيق الفعلي لذلك الحق.

الأمم المتحدة. كما نقر بالدور الأساسي الذي يضطلع به الإعلان في أعمال الأمم المتحدة، امتثالا للمقاصد المحددة في الميثاق، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، لدى النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحماتها للجميع، بدون أي نوع من التمييز. وقد شاركت بلدان مجموعتنا بصورة بناءة في مختلف العمليات المنبثقة عن الإعلان العالمي، مما مكننا من وضع أطر هامة على الصعد السياسية والتشريعية والمؤسسية للنهوض بحقوق الإنسان وحماتها.

وطول تلك الأعوام الستين، قامت دول مجموعتنا بإسهامات كبيرة باعتبارها أطرافا فاعلة ملتزمة، في وضع القواعد والمعايير. ويتجسد ذلك في العهود والاتفاقيات وغيرها من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان التي تستند إلى الإعلان وتستلهمه. وقد تمكنا من وضع عدد من الإجراءات المواضيعية المتعلقة بحقوق الإنسان بفضل مبادرة بلدان المنطقة. ونود أن نذكر بأن جامايكا، وهي بلد في منطقتنا، بادرت عام ١٩٦٨ إلى إعلان اليوم الدولي لحقوق الإنسان في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للميثاق. ومكنا ذلك الحدث، بدوره، من نشر مضمون الإعلان على نطاق واسع.

ويشكل إنشاء مجلس حقوق الإنسان أحد آخر الإنجازات التي حققها المجتمع الدولي في الميدان. وقدمت بلدان مجموعتنا دعما بناءة لعملية بناء المؤسسات لديه، لا سيما آلية الاستعراض الدوري الشامل. ومن بين ما نأمل تحقيقه أن يكون بمقدورنا توطيد دعائم المجلس وباعتباره صككا للتعاون والحوار بغية تحسين النهوض بحقوق الإنسان وحماتها كافة.

وتؤكد مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مجددا التزامها بالديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، باعتبارها عناصر مترابطة تعزز

وترحب مجموعتنا ببدء نفاذ اتفاقية حقوق المعوقين مؤخرًا. إن حالة الضعف التي تؤثر على أولئك الأشخاص جديرة باهتمام خاص واستجابة فعالة من جانب الدول، وبدعم من المجتمع الدولي. يجب أن يكون هدفنا تعزيز الاندماج الاجتماعي الفعال والإعمال الكامل لحقوق المعوقين على قدم المساواة مع سائر السكان.

كما أننا نؤكد على أن اعتماد الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري يمثل خطوة هامة لحماية حقوق الإنسان. إن منع هذه الجريمة والقضاء على الإفلات من العقاب، والتعويضات، وحقوق الضحايا في معرفة الحقيقة هي جميعها عناصر أساسية في مكافحة تلك الجريمة.

إننا نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة العمل من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمثل الاعتراف بحقوقهم واحترامها، وتنفيذ إجراءات وطنية ودولية لضمان إدماجهم ومشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية عناصر مركزية في عملية التنمية وبناء المجتمعات القائمة على المساواة والعدل.

إننا نكرر تأكيد أهمية التنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل مؤتمر دربان العالمي لمكافحة العنصرية. وإننا نقر بأهمية المعايير والالتزامات الدولية المتممة التي تدعم الصكوك والإجراءات القائمة والرامية إلى مكافحة تلك الآفة.

ونود أن نؤكد على أهمية تعليم وتعلم حقوق الإنسان من أجل غرس ثقافة تعزيز وحماية حقوق الإنسان المتأصلة في جميع الأشخاص وقطاعات المجتمع. وكما يؤكد الإعلان العالمي فإن من الضروري، من خلال التعليم والتثقيف الرسميين وغير الرسميين النهوض باحترام جميع الحقوق والحريات المعترف بها دولياً بوصفها أساساً لتحقيق

ويشكل مبدأ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أولويتين خاصتين لبلدان مجموعتنا. والنهوض بالمرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف التي قد تؤثر عليها هدفان أساسيان لتحقيق حقوق الإنسان للجميع، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونؤكد مجدداً التزامنا بهذين الهدفين ورغبتنا في العمل على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على العمل والتعاون مع الآخرين بشأن هذه المسائل، لا سيما دعماً للمبادرات التي تتخذها الدول.

وقد عملت دول مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإصرار على النهوض بحقوق الطفل. ولتحقيق ذلك الهدف، أيدنا وقدمنا كل عام بشأن ذلك الموضوع مشاريع قرارات، اعتمدها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. وحُدِّدت في تلك القرارات الإجراءات والتوصيات اللازمة لتمكين الدول من المضي قدماً في حماية الأطفال بموجب القانون، وبدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات تدابير لمواجهة حالة الخطر، حتى يتسنى لنا تعزيز حماية الحقوق المتضررة واستعادتها، وكفالة هئية بيئة تعزز التطور الشامل للأطفال.

كما تولي بلدان مجموعتنا أهمية خاصة لتعزيز حماية المهاجرين. والهجرة، التي تعتبر ظاهرة متعددة الأبعاد، قد أسهمت في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي الحياة الثقافية والسياسية في مناطق مختلفة. وهذه المسألة تتطلب من دول المصدر والعبور والدول المستوردة تنفيذ سياسات شاملة تتضمن إعمال الحقوق الأساسية لجميع المهاجرين. إننا نحث المجتمع الدولي على توسيع الحوار والعمل المشترك من أجل المضي قدماً في هذا الاتجاه. كما أننا على اقتناع بأهمية الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ولذا نهيئ بالدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تنظر في التوقيع والتصديق على ذلك الصك.

قبل ستين عاما، على التصدي للهجوم الوحشي على الكرامة والقيم الإنسانية، فقد قامت باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تلك الوثيقة التاريخية التي أكدت من جديد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة الإنسان وقدره، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء.

ونحن اليوم نحبي واضعي صيغة الإعلان، الذين أرادوا بناء عالم تسود فيه العدالة على الاضطهاد، وتسمو فيه الحرية فوق الطغيان. وفي الواقع فإن أعمال حقوق الإنسان والحريات، الذي هو قضية سامية بحد ذاته، يعزز جميع المقاصد الأساسية الأخرى للأمم المتحدة، بما في ذلك السلام والأمن والازدهار للجميع.

ويمثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أسمى طموحات البشرية ويسعى إلى إيجاد فهم مشترك لهذه الحقوق والحريات. ومع أن ستة عقود قد مضت منذ اعتماد هذه الوثيقة التاريخية إلا أن الإعلان يتجاوز خصائصه الرمزية ويبقى منارا ساطعا للحرية والتحرر والكرامة.

ومنذ اعتماد الإعلان شهدنا تعاظما غير مسبوق في الاعتراف بهذه الحقوق. والحريات الواردة في الإعلان ساعدت على تعميم استحقاق الأفراد لتلك الحريات، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن الإعلان العالمي، الذي كان ملهما لاعتماد العديد من الصكوك القانونية التي تعزز الحرية وتدعم الكرامة وتنهض بالمساواة، هي الوعد الباقي بأن لا تكون حقوق الإنسان ترفا للقلائل بل ضرورة أساسية للجميع.

ولكن، وفي هذه الذكرى السنوية، يتعين علينا أن نعترف بأنه بالنسبة لملايين كثيرة من الناس الأضعف والأكثر حرمانا في العالم ما زال الإعلان العالمي وعدا لم يتحقق. وبالنسبة لهم، تقع علينا المسؤولية المشتركة عن إلزام أنفسنا من جديد بالتحقيق الكامل للمبادئ المتضمنة في الإعلان.

مثل الحرية والعدالة والسلام واحترام الكرامة المتأصلة للإنسان وقدره.

إن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تكرر تأكيد أهمية الدور الذي يؤديه المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال التطوير التدريجي للقانون والمعايير الدولية، ومبادرات المساعدة والتعاون الفعالة، والتعاون بين بلدان الجنوب، لكي تتمكن جميع البلدان من إعمال جميع حقوق الإنسان.

إن عمل الدول المشترك في إطار المبادئ والمقاصد التي حددها ميثاق المنظمة، والحوار المتسق الرامي إلى تحقيق توافق في الآراء يجب أن يرسخا كوسيلة لتحقيق التقدم نحو التنفيذ الكامل للإعلان. وتؤكد مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التزامها في هذا المجال واستعدادها لمواصلة العمل بتفان، كما فعلنا حتى الآن، بغية تحقيق هذا الهدف الأساسي للأمم المتحدة.

**السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية):**

”إننا نقف اليوم على عتبة حدث عظيم، سواء في حياة الأمم المتحدة أو في حياة البشرية. إن هذا الإعلان العالمي سيصبح الميثاق الدولي الأعظم لكل إنسان في كل مكان“.

كانت تلك الكلمات التي قالتها إيلينور روزفلت عند اعتماد الأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان قبل ستين عاما. وهي تمثل أمل وطموح واضعي صيغة الإعلان والمجتمع الدولي بأن تكون حقوق الإنسان عملية ولا تتجزأ ويعتمد بعضها على بعض، وأن تكون مترابطة.

إنه لشرف لي أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. في عام ١٩٤٥ كان المجتمع الدولي يشعر بالصدمة والفرع إزاء فظائع الحرب العالمية الثانية والحرقة. وبتصميم من الأمم المتحدة، في مثل هذا اليوم

لقد جسّد ذلك النص البليغ التطلعات المشتركة للبشر جميعا للتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي ينبغي أن تُسأل عنها جميع الحكومات. كان إنجازا هائلا في وقت كان العالم يستعيد بعض عافيته من الدمار الذي سببته الحرب العالمية الثانية، مخلفة ملايين من القتلى والجرحى والنازحين والمشردين. وفي رحم تلك الأوقات العصبية وُلدت عزيمة قوية وشجاعة وإلهام.

وفي أوائل عام ١٩٤٧، تكاتفت الأمم لصياغة شرعة دولية لحقوق الإنسان لإجازتها في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والمكونة من ١٨ عضوا، ومن ثم الجمعية العامة نفسها. وانتخب فريق الصياغة بالإجماع إليانور روزفلت رئيسة لهم. وتشعر الولايات المتحدة بفخر عظيم إزاء العمل الذي قامت به السيدة روزفلت ومعها العديد من الدبلوماسيين والفلاسفة والخبراء القانونيين من مختلف بقاع العالم، الذين عملوا سويا ودون كلل لتحقيق توافق في الآراء بشأن حقوق الإنسان العالمية ولخلق عالم أفضل لنا جميعا.

وفي عالم دمرته الحرب ومزقته الأيديولوجيات، كان المتشككون يرون صعوبة وجود أرضية مشتركة بشأن حقوق كل الشعوب. ومع ذلك، فإن المندوبين الذين عكفوا على الإعداد للمهمة التي كلفوا بها، وجدوا أن ما يجمع بين ثقافتهم وأديانهم وجنسياتهم أكثر بكثير مما توقع الكثيرون.

لقد كانت إليانور روزفلت، بروحها الصامدة وتفانيها وإيمانها بالإنسانية، مصدر إلهام لكل الذين شاركوا في صياغة الإعلان. وقد تساءلت يوما:

”أين تبدأ حقوق الإنسان العالمية؟ إنها تبدأ في أماكن صغيرة، في محيطنا المباشر، وهي من الصغر والقرب بحيث يتعذر رؤيتها على أي خريطة في العالم. غير أنها هي عالم الشخص الفرد؛ والحي الذي

وبالتالي، علينا أن نستفيد من منار الإعلان العالمي في إرشاد جهودنا. وعلينا أن نكرر التأكيد على أن كل دولة، بصرف النظر عن الظروف، عليها الوفاء بمسؤوليتها الأساسية عن احترام وحماية حقوق جميع الأفراد، دونما تمييز من أي نوع. فلنستمر في تعزيز عمل المنظمات غير الحكومية وأنصار حقوق الإنسان، الذين أدوا دورا حاسما في تقييم الانتهاكات والثغرات القائمة في الحماية. ولنعمل من أجل دعم الآليات الدولية، مثل الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، والمحاكم الدولية والإقليمية، والمحكمة الجنائية الدولية، التي تسعى جميعها إلى توفير الأدوات الفعالة لضمان الانتصاف المناسب واحترام حقوق الإنسان.

وفي عصر يزداد فيه ترابطنا، وفي زمن تتدفق فيه المعلومات بسرعة عبر المحيطات والقارات، علينا أن نشيع نور الإعلان العالمي في جميع أركان المعمورة. وعلينا أن نسخر مواردنا ونكرس إرادتنا وتصميمنا جماعيا لكفالة حياة البشر وكرامتهم والحقوق الأساسية للجميع. فحقوق الإنسان، في نهاية المطاف، ليست مجرد صكوك قانونية، بل هي تعبير عن إنسانيتنا المشتركة ورؤيتنا الموحدة لعالم أفضل وأكثر عدلا. واليوم، نحدد التزامنا بترجمة هذا الأمل إلى عمل وهذه المثل إلى إنجازات.

**السيد خليل زاد** (الولايات المتحدة الأمريكية)  
(تكلم بالإنكليزية): يشارك شعب الولايات المتحدة في الاحتفال بهذه الذكرى التاريخية مع رجال ونساء من كل الجنسيات والثقافات والأعراق والأديان في العالم.

منذ ستين عاما، خطت الجمعية العامة خطوة جبارة باعتمادها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كان يوما تاريخيا بالنسبة لكل الشعوب وكل الأمم، تجسد فيه مبدأ أن كل البشر يولدون أحرارا ويتساوون في الكرامة والحقوق.

المظالم والانتهاكات التي تقف حائلا دون تحقيق حقوق الإنسان للجميع.

وللأسف، تفرض بعض الحكومات قيودا مكبلة على قدرة شعوبها على ممارسة حقوقها الأساسية، إن لم تسلبها تلك الحقوق بالكامل. ثمة رجال ونساء لم يرتكبوا جرما سوى محاولة السعي بسلام إلى نيل حقوقهم، يقعون الآن في السجون ومعسكرات العمل كسجناء ضمير. ثمة حكومات تمارس ضغوطا على المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة، ومنها تلك التي تنشر على الإنترنت، وحكومات تضرب بإرادة مواطنيها عرض الحائط، فتزور الانتخابات أو، بكل بساطة، تستبعد نتائجها، وحكومات أخرى تستخدم المساعدة الإنسانية التي تمس إليها الحاجة، ومنها الغذاء والمعونات الطبية، كسلاح سياسي.

واليوم، ونحن نكرس أنفسنا من جديد لخدمة الإعلان العالمي، دعونا نتكاتف جميعا لإخضاع جميع حكوماتنا للمساءلة عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وكفالتها للجميع.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل ماتياس شيكاوي، وزير العدل في جمهورية ترازانيا المتحدة، الذي سيخاطب الجمعية باسم الاتحاد الأفريقي.

**السيد شيكاوي** (جمهورية ترازانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب هذه الهيئة نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فرصة سانحة لنؤكد مجددا مدى التزامنا بالقيم والمبادئ والمعايير التي يجسدها الإعلان، والتي زودت البلدان الأفريقية بالقوة المعنوية والمنهاج في كفاحها من أجل الحرية والاستقلال والكرامة. ولا يزال

يعيش فيه؛ والمدارس والكليات التي يتلقى فيها العلم، والمصانع والمزارع والمكاتب حيث يعمل. تلك هي الأماكن التي يبحث فيها كل رجل وامرأة وطفل عن المساواة في العدالة والفرص والكرامة، دون تمييز. لن تعني شيئا في أي مكان آخر وما لم يكن لتلك الحقوق معنى في تلك الأماكن، فهي لن تعني شيئا في أي مكان آخر“.

لقد كانت السيدة روزفلت تدرك جيدا من هم الناس الذين تتكلم عنهم. فقد جابت الولايات المتحدة طولا وعرضا خلال الكساد العظيم، كما تنقلت في كل مناطق الأمريكتين وآسيا وأوروبا وأفريقيا. وكانت حيثما ذهبت تستمع إلى الناس العاديين وإلى رغباتهم العميقة وآمالهم، لأنفسهم وللأجيال القادمة، في العيش في كرامة وحرية.

وظل نص وروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان طوال ٦٠ عاما نبراسا يهتدي به الملايين من البشر في مسعاهم لتأمين كرامتهم الإنسانية وحريتهم، واحترام ضمائرهم والتعبير عن آرائهم وممارسة طقوسهم الدينية والتحرر من الخوف من التمييز والاضطهاد بسبب ممارسة حقوقهم.

إن إيلانور روزفلت، التي يظل إيمانها بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان قدوة لكل الأمريكيين، كانت ستحتفل اليوم بالمكاسب التي تحققت لصالح حقوق الإنسان لو كانت لا تزال بيننا، ولكنها كانت ستذكرنا أيضا بما تبقى أمامنا من عمل كثير. وإذ نحتفل اليوم بإرثها، دعونا نتذكر أنه لكي يتحقق وعد الإعلان العالمي، لا يمكن أن يقف المجتمع الدولي صامتا أمام منظر الرجال والنساء المكرهين على العيش في ظل الطغيان في أي بقعة في العالم، محرومين من حقوقهم الأساسية. يجب علينا أن نعطي مواطنينا قدرا أكبر من الحرية ليتسنى لهم استعمالها في تقويم

في التنمية. ونرى أنه يتعين أن يشمل أعمال حقوق الإنسان للجميع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية بوصفه جزءا لا يتجزأ من تلك الحقوق.

واعتمد الاتحاد الأفريقي عدة صكوك لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهي تشمل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي اعتمد في حزيران/يونيه ١٩٨١، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، التي أنشئت في إطار الميثاق الأفريقي، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، التي سيعتزل بلدي، تزانيا، باستضافتها عندما تزاو عملها. وفي كفالة احترام حقوق النساء والأطفال، وضع الاتحاد الأفريقي البروتوكول المتعلق بحقوق النساء في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، فضلا عن الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه. والصك الأخير الذي وضعه الاتحاد الأفريقي ويشمل حقوق الإنسان، ضمن مبادئ أخرى، هو الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة، الذي اعتمده جمعية رؤساء الدول والحكومات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

ولا يمكن إنكار أن إعلان حقوق الإنسان أثر تأثيرا كبيرا وظل يشكل إلهاما لمن يسعون لضمان حقوق الإنسان للجميع. ومع أنه تم إحراز نتائج ملحوظة، ما زال يوجد العديد من الرجال والنساء الذين حرموا من حقوقهم الإنسانية الأساسية. والإرادة السياسية لتنفيذ الإعلان إرادة كبيرة. ومع ذلك، تواجه قارتنا وشعوبنا العديد من العقبات المتعددة الأوجه بالنظر للتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ما زالت سائدة في أفريقيا وتجعل من الصعب تحقيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد يكون من قبيل الممارسة العقيمة أن ندعو إلى حقوق الإنسان شعوبا غارقة في الفقر ومنكوبة بالجوع والمرض. ويتعين علينا أيضا أن نتصدى لتلك التحديات

الإعلان منارة يهتدي بها الاتحاد الأفريقي في دعوته لإضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد في أفريقيا. إنه الخيط الذي يربط بسلسلة شعوب أفريقيا بالأسرة الإنسانية العالمية.

وإذا استرجعنا الماضي، فليس من المبالغة في شيء القول بأن سجل أفريقيا في مجال حقوق الإنسان في فترة ما بعد الاستقلال يتسم بالتقلب. فتجاوزات الحكام المستبدين قد أضرت بحالة حقوق الإنسان في أفريقيا في وقت وقعت فيه جرائم حرب وجرائم ضد البشرية وإبادة جماعية أمام ناظرينا. وهذا أمر يجب ألا يتكرر. والاتحاد الأفريقي يسعى إلى مواجهة التحدي ويقود المسيرة نحو توفير إطار لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في أفريقيا.

إن أفريقيا تقبل وتحترم ما ينص عليه الإعلان العالمي من عالمية حقوق الإنسان وعدم جواز تجزئتها والمساواة فيها كما تجسده الصكوك المختلفة ذات الصلة. ويؤكد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي التزام أفريقيا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، وتوطيد المؤسسات الديمقراطية والثقافة الديمقراطية، وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون. وفضلا عن ذلك، فإن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تضع بالإجماع حقوق الإنسان في صميم الحكم الديمقراطي وسيادة القانون وهيئة بيئات تمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وإحلال السلام والأمن وصورهما.

ويؤيد الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي تشكل جزءا من الشراكة الجديدة، المزيد من البلدان الأفريقية بغية إضفاء الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن جوانب الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وجدت صدى في مجلس حقوق الإنسان، وهو أمر نؤيده تأييدا تاما. ويؤكد كلا القانون التأسيسي والشراكة الجديدة على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحق

المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ الذي عقد في فيينا، وفي مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ وفي مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في عام ٢٠٠٥.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو أساس الصرح الذي شيد عقب فظائع الحرب العالمية الثانية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، وهو أساس تعزيز وضمأن احترام الكرامة الإنسانية في جميع أرجاء العالم. ويرحب الاتحاد الأوروبي بحقيقة أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعترف به عدد متزايد من الدول بوصفه إسهاما رئيسيا في تطوير القانون الدولي العربي.

والاتحاد الأوروبي، الذي قام على أساس مبادئ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير وحرية الضمير والديمقراطية وسيادة القانون، يشاطر بصورة كاملة القيم التي يقوم على أساسها الإعلان. ويستند عمل الاتحاد على كلا الصعيدين الداخلي والخارجي إلى احترام حقوق الإنسان، على النحو الوارد في الاتفاقية الأوروبية بشأن حقوق الإنسان ومعاهدة الاتحاد الأوروبي، وهو ينعكس في ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي. والطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة والمسؤولية عن الدفاع عن تلك الحقوق في جميع أرجاء العالم وتعزيز الديمقراطية التعددية والضمانات الفعالة لسيادة القانون، تشكل مبادئ أساسية للاتحاد الأوروبي.

ولذلك، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مجددا على أنه يحق للجميع التمتع بالحقوق والحريات الواردة في الإعلان بدون أي تمييز على أساس المولد أو العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقد أو أي رأي سياسي أو غيره أو العضوية في أقلية أو أي حالة أخرى. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على أن القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان يضطلع بمهمة أساسية لحماية الأشخاص في ممارسة حرياتهم

بشكل متزامن بغية جعل الإعلان ذا صلة بالموضوع ومفيدا للأشخاص العاديين، من أجل تحسين حياتهم اليومية واعترافا منا بكرامتهم الإنسانية.

وندرك أنه لا يمكن لأي بلد أن يدعي أن لديه سجلا خاليا من العيوب بشأن حقوق الإنسان. ونحن بلغنا مراحل مختلفة للتنمية ومستويات مختلفة لكفالة حقوق الإنسان. ولذلك ينبغي أن نعمل معا ونقيم حوارا مفتوحا فيما بيننا لضمأن أن تتحقق المعايير المحددة في الإعلان بصورة عملية وواقعية وفي مختلف أجزاء العالم. وينبغي أن يوجه التعاون والتفاهم الدوليان مسؤوليتنا الجماعية في هذا الصدد. ولا بد أن يكون بناء ثقة لحقوق الإنسان مسعى جماعيا. وتشكل هذه الذكرى السنوية الستون مرحلة هامة في رحلة طويلة. وعلينا أن نستمر إلى ما بعد هذه الذكرى وأن نتفوق في عزمنا على جعل الإعلان ذا مغزى للإنسانية جمعاء.

وأود في هذه المرحلة أن أهنئ الحائزين لجوائز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتشكل إنجازاتهم وإسهاماتهم في إعمال حقوق الإنسان إشادة بالآخرين العديدين الذين سبقوهم.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام الاتحاد الأفريقي واستعداده للعمل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره في النهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها لجميع الشعوب.

**السيد ريبير (فرنسا)** (تكلم بالفرنسية): أشعر بالسرور بصورة خاصة إذ أتكلم اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، بعد ٦٠ عاما من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس. وفي مناسبة هذه الذكرى السنوية الستين للإعلان، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مجددا على الأهمية الأولية التي يوليها للإعلان. وتم التأكيد مجددا وعلى أعلى المستويات على عالمية الإعلان، وضرورة تعزيزه، وخاصة في

فضلاً عن الاتفاقيات الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان المبرمة في إطار الأمم المتحدة، على أن تنضم إليها.

فيما نحتفل بالذكرى السنوية الستين لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، فإن مكافحة الإفلات من العقاب لأولئك المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان يجب أن تكون أولوية لدينا. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي لمحكمة العدل الدولية إلى أن تفعل ذلك.

مع إعادة التأكيد على تكافل حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، يلاحظ الاتحاد الأوروبي باهتمام اعتماد الجمعية العامة اليوم البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً باتخاذ الجمعية العامة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ قرارها التاريخي ١٤٩/٦٢، الداعي إلى التخلي الطوعي عن تطبيق عقوبة الإعدام. وهو يعيد تأكيد تمسكه الشديد بالالتزام بالإلغاء العالمي لعقوبة الإعدام، ويحث جميع الدول التي لا تزال تطبقها على أن تلغيها بصورة دائمة.

إن حقوق المرأة حديرة باهتمام خاص جداً، لأنها لا تزال غالباً موضع استخفاف في جميع أرجاء العالم. وجميع الدول مدعوة إلى الارتقاء بإجراءاتها المتعلقة بمكانة المرأة ودورها في مجالات مثل المساواة بين الرجل والمرأة، والحق في تكوين أسرة والحصول على عمل ومكافحة العنف ضدها.

في ما يتعلق بحقوق الطفل، سيواصل الاتحاد تعزيز نهج شامل وثابت في جميع سياساته المتعلقة بحقوق الإنسان، والأمن والتنمية، والعمل الإنساني.

ختاماً، أود أن أؤكد مجدداً أن الاتحاد الأوروبي يدعم بالكامل الآليات الدولية لحقوق الإنسان على المستويين

وحقوقهم. ونرى أنه لا يمكن لأي حكم معين مدفوع بالتقليد أو أي اعتبارات وطنية أو ثقافية أو دينية أن يتعدى على المبادئ الواردة في الإعلان.

وينوه الاتحاد الأوروبي ويرحب بالتقدم الذي أحرز منذ اعتماد الإعلان العالمي. ومع ذلك، يعرب الاتحاد عن استيائه لاستمرار الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في العديد من مناطق العالم، بما في ذلك الانتهاكات التي ترتكب على أساس التوجه الجنسي. ويجدد الاتحاد تأكيده على أن المجتمع الدولي وجميع الدول، بالتصرف بشكل انفرادي أو جماعي، تتحمل المسؤولية الشرعية والدائمة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم، وخاصة في سياق المسؤولية عن الحماية، وهو مفهوم رئيسي أيده جميع رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ويجب تعزيزه بغية حماية السكان المدنيين من جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والتطهير العرقي. سيواصل الاتحاد الأوروبي من جهته، شجب هذه الانتهاكات وسيسعى إلى إتهامها حيثما وُجدت. وهو يؤكد مجدداً التزامه وتصميمه الراسخ على جعل الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان بمحملها حقيقة واقعة للجميع.

ويودّ الاتحاد الأوروبي أن يجي شجاعة المدافعين عن حقوق الإنسان، وهم نساء ورجال - غالباً مجهولون - يكفحون بدون كلل للدفاع عن تلك القيم العالمية، وذلك على حساب أمنهم الشخصي أو حياتهم أحياناً، وسيواصل الاتحاد منحهم دعمه الكامل.

ويحثّ الاتحاد الأوروبي الدول التي لم تنضم بعد إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

بينها الاحترام لحقوق الإنسان الأساسية ولأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً الأهمية الكبرى التي تعلقها على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وعلى الالتزام بتنفيذ واجبات تعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها وحمايتها، وذلك وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وللصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، وما يناسب منها، ووفقاً للقانون الدولي، كما هو مذكور بوضوح في نتائج مؤتمرات قمتها واجتماعاتها الوزارية، بما في ذلك مؤتمر قمة هافانا.

وتعيد حركة عدم الانحياز التأكيد على أن جميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التنمية، هي حقوق عالمية، وغير قابلة للتصرف، وغير قابلة للتجزئة، ومتكافئة ومترابطة. وهي تؤكد مجدداً أنه يجب معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ضمن السياق العالمي، وذلك من خلال نهج قائم على الحوار البناء بصورة منصفة ومتساوية، وبموضوعية، ومع احترام للسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحياد، وعدم الانتقائية والشفافية بوصفها المبادئ التوجيهية التي تأخذ في الحسبان الخصائص السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية لكل بلد. وفي هذا الصدد، نكرر الإعراب عن استياء الحركة وإدانتها المطلقة للانتهاكات الفاضحة والمنهجية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والحالات التي تشكل عقبات خطيرة تحول دون التمتع الكامل بها، فضلاً عن الأعمال والأنشطة العنيفة التي تعيق ذلك التمتع الكامل.

وتغتتم بلدان حركة عدم الانحياز هذه الفرصة لكي تعيد التأكيد على أنه ينبغي منع استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية - بما في ذلك ضرورة منع الاستهداف الانتقائي لبلدان معينة لاعتبارات مصطنعة، مما يناقض المبادئ

العالمي والإقليمي، ولا سيما تلك القائمة في إطار الأمم المتحدة. إن الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة تؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويمكن لهذه الأجهزة أن تعول على الدعم الكامل من الاتحاد الأوروبي.

**السيدة نونيس موردوشي (كوبا)** (تكلت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ترحب حركة عدم الانحياز بإحياء الذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بوصفه معياراً مشتركاً لأداء جميع الشعوب والأمم.

والموضوع الذي اختير لحملة الإحياء هذه - "الكرامة والعدالة لنا جميعاً"، يعكس بصورة ملائمة روح الإرادة والالتزام لدى جميع أعضاء حركة عدم الانحياز بالمساهمة في إقامة عالم خال من المظالم، حيث الكرامة والاحترام حقيقة واقعة لجميع بني البشر، بدون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المنشأ الاجتماعي.

ولذلك تود بلدان حركة عدم الانحياز أن تبرز مجدداً أهمية تنفيذ جميع عناصر حقوق الإنسان الواردة في الوثائق الأساسية التي توجه مواقفها، ولا سيما الوثيقة الختامية للمؤتمر الرابع عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، الذي عُقد في هافانا في كوبا، من ١١ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، فضلاً عن الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الخامس عشر لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، الذي عُقد مؤخراً في طهران، يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

وتعيد حركة عدم الانحياز تأكيدها وتشديدها على إيمانها الراسخ بالالتزام الثابت بمبادئها التأسيسية، والتي من

والمشاركة والتعاون الدولي، بما في ذلك الشراكة والالتزامات في النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية، والمشاركة الكاملة والفعالة من جانب البلدان النامية في صنع القرار وتحديد المعايير.

وقد اتفقت حركة بلدان عدم الانحياز على تدابير من قبيل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الشعوب، ولا سيما الحق في التنمية، وتوفير إطار فعال لها، يشتمل على وسائل الانتصاف لتصحيح المظالم أو الانتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وفقا للمبادئ التأسيسية ذات الصلة للحركة وميثاق الأمم المتحدة ووكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، وبما يتفق مع التزامات الدول، بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية.

ويتيح الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي للمجتمع الدولي فرصة لإمعان التفكير في الحالات المعقدة التي نشهدها كل يوم في عالمنا والتي تؤثر في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان. وفي هذه الذكرى السنوية الهامة، تجدد حركة بلدان عدم الانحياز التزامها بتفعيل المبادئ المتجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يعتمد دائما على ثبات دعم والتزام بلدان حركة عدم الانحياز في عمله على إيجاد عالم تسوده الكرامة والاحترام للجميع.

**السيد عبد العزيز (مصر):** يسعدني أن أتكلم اليوم نيابة عن المجموعة العربية بمناسبة الذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

يُشكل الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مناسبة هامة لإعادة تأكيد التمسك بالمبادئ السامية التي أجمع عليها المجتمع الدولي لتمثل ركيزة للعمل المشترك في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وللتذكير بالالتزامات بموجب

التأسيسية للحركة وميثاق الأمم المتحدة. وتشدد هذه البلدان، في المناقشات بشأن حقوق الإنسان، على ضرورة إيلاء الاهتمام الكافي، لمسائل الفقر، وتخلف التنمية، والتهميش، وعدم الاستقرار والاحتلال الأجنبي، التي تؤدي إلى العزل الاجتماعي والاقتصادي وتنتهك الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والتي لا يمكن فصلها عن أية مناقشة مجدية متعلقة بحقوق الإنسان.

وتشدد حركة عدم الانحياز على الحق الأساسي وغير القابل للتصرف في تقرير المصير لجميع الشعوب، بما في ذلك جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأراضي الخاضعة للاحتلال الأجنبي أو الهيمنة الاستعمارية أو الأجنبية، وهو الحق الذي تبقى ممارسته صالحة وأساسية لضمان القضاء على جميع تلك الحالات وكفالة الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتؤكد بلدان حركة عدم الانحياز مجدداً أن الديمقراطية والحكم الرشيد على المستويين الوطني والدولي، والتنمية، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما الحق في التنمية، هي عناصر متداخلة وتعزز بعضها البعض. وبشكل الأخذ بتدابير وقواعد وسياسات انفرادية وقسرية ضد البلدان النامية، مهما كان السبب أو الداعي لها، انتهاكا صارخا للحقوق الأساسية لسكانها. ومن الضروري أن تعزز الدول الجهود المبذولة لمكافحة الفقر المدقع والجوع وأيضا لتنمية المشاركة من جانب أشد أفراد المجتمع فقرا في عمليات صنع القرار.

وتؤكد بلدان عدم الانحياز من جديد ضرورة بذل الجهود لمواصلة تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتشجيعها وإنشاء المؤسسات الديمقراطية ووضع السياسات الاقتصادية السليمة التي تلي احتياجات الشعب. وفي هذا السياق، تؤكد مجددا الحاجة إلى وجود المبادئ الأساسية كالعدالة وعدم التمييز والشفافية والمساءلة

تعزيز احترام التوازن المؤسسي القائم بين الأجهزة الرئيسية بمنظمة الأمم المتحدة، وخاصة اختصاصات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الإشراف على أنشطة مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة واللجان التعاقدية، على نحو يحقق قواعد المساواة في متابعة وتطوير جهود تعزيز وحماية أوضاع حقوق الإنسان في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

وإذ تعيد الدول العربية تأكيد التزامها بمواصلة العمل الجاد على الارتقاء بحقوق الإنسان لديها، فإنها تؤكد أن المضي نحو تعزيز العمل المشترك في مجال حقوق الإنسان يجب أن يستند إلى معايير موحدة، دون محاولة فرض رؤية البعض حول كيفية تطبيق تلك المعايير المتفق عليها دولياً أو فرض معاييرها الذاتية كمعايير دولية، فهدفنا يجب أن يكون تحقيق التكامل بين دور سائر آليات حقوق الإنسان القائمة. ويتطلب ذلك بدوره تجنب محاولات البعض تغليب الاهتمام بالحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تأتي على رأس اهتمامات الشعوب في الدول النامية، مع تبني منهج موضوعي يقوم على احترام مبادئ القانون الدولي على قدم المساواة بين الجميع، وعلى التكاملية بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وفي هذا الإطار، تؤكد الدول العربية أن تعزيز هذه الجهود كافة على المستويات الوطنية يستدعي التصدي بكل حزم لتيارات التطرف والتمييز والعنصرية وكراهية الأجانب، التي ترتبط جذرياً بمحاولات ازدراء الأديان والتسفيه من رموزها، كما يستدعي تعزيز الحوار القائم على احترام الهويات والخصوصيات الثقافية لتعميق الفهم والاحترام المتبادل والتسامح، على نحو يساهم في وقف التحريض على الكراهية القائمة على أساس العرق أو الدين. وترى الدول العربية ضرورة استمرار الحوار الدولي الجاد نحو تحقيق التوازن بين حماية وتعزيز حرية التعبير بالتوازي مع ضمان حق أتباع

الميثاق والصكوك الدولية التي تم إقرارها بالعمل على ترسيخ الاحترام العالمي لكافة حقوق الإنسان للجميع دون تفرقة على أساس العرق أو النوع أو اللغة أو الدين.

لقد شهد العمل الدولي المشترك في الآونة الأخيرة خطوات جادة نحو إعادة صياغة التحرك الدولي للتعامل الفعال مع قضايا حقوق الإنسان وجعلها قاسماً مشتركاً يجمع كافة المجتمعات بعيداً عن التسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة. وقد تكلفت تلك الخطوات بالفعل بالنجاح الذي تمثل في إقامة مجلس حقوق الإنسان واعتماد صفقة البناء المؤسسي له، ثم إطلاق آلية المراجعة الدورية وعملية مراجعة ولايات الإجراءات الخاصة، بما يؤذن بإطلاق مرحلة جديدة يتم فيها التعامل مع قضايا حقوق الإنسان والشعوب في إطار هيكل واضح، يقوم على التعاون البناء بعيداً عن المواجهة والصدام.

تؤكد الدول العربية في هذا الصدد أن حماية حقوق الإنسان هي مسؤولية الحكومات الوطنية بالأساس، بمساعدة فاعلة من جانب المجتمع الدولي في مجال تقديم المشورة والدعم الفني والمالي بهدف دعم بناء القدرات الوطنية على تحمل مسؤولية تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وفي إطار من الاحترام الكامل لمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والوحدة الإقليمية للدول.

وتشدد الدول العربية أيضاً على ضرورة تعزيز الاهتمام بالحقوق في التنمية باعتباره أحد الحقوق الرئيسية التي ترتبط جذرياً بغيرها من الحقوق، مما يساهم في تضيق الفجوة بين الشمال والجنوب، ويتيح توفير مستويات أفضل من المعيشة تساهم في الارتقاء بحقوق الإنسان، دون أن يقتصر ذلك بفرض مشروطيات تهدف لإفحام مفاهيم غير متفق عليها وربطها بمساعدات وبرامج التنمية، وبشكل لا يأخذ بعين الاعتبار التعددية الثقافية التي تمثل أحد كنوز الحضارة الإنسانية، أو يتجاهل اختلاف النظم الاجتماعية والسياسية والقانونية بين الدول. كما تؤكد الدول العربية على أهمية

بمجموعتنا البيان الذي أدلت به كولومبيا بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لقد كان إعلان عام ١٩٤٨ نقطة تحول تاريخية في الاعتراف بأن بني البشر يولدون أحرارا ومتكافئين في الكرامة والحقوق، وأن لكل فرد الحق في جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز من أي نوع. ويرمز الإعلان كذلك إلى بداية تحول كبير في العلاقة بين الفرد والدولة.

تدرك مجموعة ريو قيمة الإعلان بالنسبة لعمل منظومة الأمم المتحدة في تحقيق المقاصد المحددة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع والتعاون الدولي.

وتشيد مجموعة ريو أيضا بالتقدم الكبير الذي أحرزه المجتمع الدولي منذ اعتماد هذه الوثيقة ذات الأهمية القصوى، والتي لا تزال مصدر إلهام لتطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي نحن مقتنعون بأنها ستظل تلهمنا للإسهام في تطويره بصورة تدريجية.

ولا يسعنا إغفال ذكر الصكوك التي اعتمدها الجمعية العامة مؤخرا لزيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وهي اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واليوم للتو قامت باعتماد البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ونؤكد مجددا التزامنا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبرنامج عمل فيينا، الذي يقر بعالمية جميع حقوق الإنسان وعدم تجزئتها وترباطها وتشابكها.

ومن الواضح أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، لأنه لا يمكن أن تدعي دولة أن حقوق الإنسان تُحترم احتراما تاما وفي كل ركن من أركان العالم. ونشيد بالدور

الديانات المختلفة في كافة المجتمعات دون استثناء في ممارسة شعائرتهم والحفاظ على هويتهم بحرية دون أية قيود، وهو ما يرتبط أيضا بترسيخ الالتزام باحترام حقوق الإنسان لدى مكافحة الإرهاب، على أساس الالتزامات الدولية القائمة، وأحرها الالتزام نحو التنفيذ الكامل والمتكامل لكافة أركان الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

ولما كان من الضروري تعزيز سلطة القانون لضمان حماية حقوق الإنسان، حسبما تنص ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فيتعين تكثيف جهود المجتمع الدولي حتى يرقى العمل الجماعي إلى مستوى تنفيذ التعهدات التي قطعناها على أنفسنا بالعمل على حماية وضمان حق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي في تقرير المصير باعتباره حقا غير قابل للتصرف.

وتؤكد الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، في هذا الصدد، أن مسيرة المجتمع الدولي نحو ترسيخ الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والشعوب لن تكتمل ما لم يتخلص بالكامل من الانتقائية والتسييس والمعايير المزدوجة. ويسعى لضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ويتحرك بعزيمة لإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية في سوريا ولبنان، لوقف انتهاكات قوات الاحتلال المستمرة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وعلى رأسها اتفاقية جنيف الرابعة.

وتتطلع الدول العربية إلى أن يكون إحياء الذكرى الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مناسبة لإعادة تأكيد الالتزام الدولي بدعم تحقيق آمال الشعب الفلسطيني في التمتع الكامل بحقه المشروع في تقرير المصير وتمكينه من إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

**السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** يشرفني

أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في مجموعة ريو. وتؤيد

المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونحن على قناعة بأن الاعتراف بالكرامة المتأصلة والحقوق المتكافئة وغير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة الإنسانية دوغما تمييز هو أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم.

### السيدة فيوي (البرازيل) (تكلمت بالإسبانية):

إنه لشرف لي أن أتكلم باسم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها، وهي الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي وبوليفيا وبيرو وتشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا وبلدي البرازيل.

إننا نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكولومبيا بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمكسيك باسم مجموعة ريو. ونود أن نضيف بعض الملاحظات بشأن معاملة قضايا حقوق الإنسان في منطقتنا دون الإقليمية.

اليوم، وبعد ٦٠ عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يزال هذا الإعلان وثيقة حية وملهمة. إنه إطار ليس فيما يتعلق بالاعتراف العالمي بحقوق الإنسان التي تتمتع بها جميعنا فحسب، بل لأنه أيضا يمثل نجاح المجتمع الدولي في وضع تعريفات عامة لقضية ذات أهمية أساسية بالنسبة للبشرية.

ولا يسع المرء أن يتكلم عن حقوق الإنسان في الساحة الدولية دون التسليم بالأهمية الأساسية لإعلان خطة عمل فيينا لعام ١٩٩٣. ويعتبر الاعتراف بأن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي مفاهيم متكافئة ويعضد بعضها البعض أمرا هاما بالنسبة لمنطقتنا. ومن هذا المنطلق، يحتل أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقضاء على الجوع والفقر مكانة مركزية في سياساتنا واستراتيجياتنا الوطنية.

الذي تقوم به الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس حقوق الإنسان، في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي هذا الصدد، تعتبر آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان آلية ابتكارية هامة. ونحن على قناعة بأن هذه الآلية الجديدة ذات إمكانية كبيرة لتعزيز التعاون والتآزر والحوار البناء بهدف تحسين تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك تحسين حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان أينما تحدث. ولقد بدأ المجلس بتقديم إسهامات في هذا الشأن، إلى جانب جميع الآليات والهيئات الدولية القائمة أصلا، وخاصة من خلال العمل الذي يتم عن طريق الإجراءات الخاصة. ويتعين علينا أن نشير بشكل خاص إلى العمل الذي تقوم به الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان في مساعدة الدول على تنفيذ جميع التزاماتها وفقا للعهد والاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بحقوق الإنسان.

وفي هذه المناسبة الجليلية، نشيد بشكل خاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان - بكل النساء والرجال الذين كرسوا حياتهم أو حتى ضحوا بها في سبيل قضية حقوق الإنسان في كل ركن من أركان العالم.

وفي هذا السياق، تود مجموعة ريو أيضا أن تؤكد على أهمية معالجة مسائل الفقر والتخلف والتهميش وانعدام الاستقرار والجوانب الأخرى التي تؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي وكذلك انتهاك الكرامة البشرية وحقوق الإنسان.

عندما أنشأنا هذه المنظمة، أكدنا مجددا إيماننا بجميع حقوق الإنسان للجميع، وبكرامة كل إنسان وقيمته. واليوم، وبعد ٦٠ سنة من اعتماد الإعلان العالمي، تسلم بلدان مجموعة ريو بالتحديات التي تواجهها، لكننا نؤكد مجددا وبصورة قاطعة التزامنا المطلق بتنفيذ الأهداف

بوينس آيرس، في ٤ و ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، حددت أهدافاً، في جملة أمور، وهي تنسيق الإجراءات في منظمات حقوق الإنسان المتعددة الأطراف؛ وإنشاء معهد للسياسة العامة في مجال حقوق الإنسان لمجموعة السوق المشتركة؛ ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بها من أشكال التعصب؛ والنهوض بالقضايا المتصلة بالحق في معرفة الحقيقة والذاكرة والعدالة؛ وتعزيز وحماية حقوق الأطفال والمراهقين، بما في ذلك مبادرة نيناسور؛ وتعزيز وتنسيق الإجراءات في مجالات التعليم والتدريب والثقافة المتعلقة بحقوق الإنسان؛ وتحسين عملية إقامة نظام لمؤشرات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمكن من رصد وتقييم التقدم في أعمال هذه الحقوق؛ ووضع ميثاق للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بالتعاون مع المجتمع المدني من أجل حماية حقوق الإنسان والأقليات العرقية والاجتماعية والثقافية؛ وتعزيز الاتفاقات للامتنال للصبوك الدولية لحقوق الإنسان المعنية بمنع ومكافحة الجرائم المتعلقة بالاتجار بالأشخاص؛ وتعزيز حقوق المهاجرين وحمايتهم؛ وتعزيز حماية المسنين، وتشجيع تهيئة الظروف المؤاتية للأمن الاقتصادي والصحة والتعليم والمشاركة الاجتماعية؛ وتعزيز تشجيع وحماية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة؛ ودعم الآليات الإقليمية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والتحقيق فيها ومعاينة مرتكبيها؛ وتعزيز حماية حقوق الإنسان وعدم التمييز بحق المثليين والمثليات وثنائي الجنس ومن يغيرون نوع جنسهم، وتشجيع وضع التشريعات والسياسات العامة لمكافحة التمييز في هذا المجال.

ونشير إلى أن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة قد شاركت بهمة في الجهود الدولية التي أدت إلى اعتماد الصبوك الرئيسية لحقوق الإنسان. وضمن إطار منظمة الدول الأمريكية، على سبيل

وفي السنوات الـ ٦٠ الماضية، ظل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية أمرين أساسيين للحياة السياسية والاجتماعية في بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. لقد واجهنا وما زلنا نواجه العديد من التحديات في الكفاح التاريخي من أجل حقوق الإنسان والحرية والكرامة لجميع الرجال والنساء في بلداننا.

مع ذلك، يتعين علينا أن نعترف أنه أُحرز تقدم كبير على المستوى المؤسسي وعلى صعيد إيجاد الوعي في مجتمعاتنا بأهمية منع انتهاكات حقوق الإنسان ومعاينة مرتكبيها وضمان التعويض للضحايا وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تفرقة أو أي نوع من التمييز. وتتجسد أهمية هذا في التزام الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة بالمحافظة المطلقة على المؤسسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بوصفهما شرطين أساسيين لصلاحية وتطور عملية التكامل لبلدان المجموعة، وكما وردا في بروتوكول أسونسيون بشأن الالتزام بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دول السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي الذي اعتمده الدول الأعضاء في السوق المشتركة في عام ٢٠٠٥ وذلك من جملة صبوك أخرى. وبناء عليه، ينص البروتوكول على أن الانتهاكات الخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في دولة من الدول الأعضاء قد تكون سببا في تعليق مشاركة تلك الدولة في عملية التكامل.

أما الآليات الأخرى ذات الصلة التابعة للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي فهي الاجتماعات المنتظمة التي تعقدها السلطات الرفيعة المستوى في مجال حقوق الإنسان والأفرقة العاملة ذات الصلة. وخطة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي اعتمدت في الاجتماع الثاني عشر للسلطات الرفيعة المستوى المعنية بحقوق الإنسان ووزارات الخارجية في دول السوق والدول المنتسبة المعقود في

المثال، ساهمت بلدان السوق المشتركة بنشاط في اعتماد الميثاق الديمقراطي، المعمول به حاليا، وهي اليوم تشارك في المفاوضات على الميثاق الاجتماعي للأمريكتين بشأن الالتزامات المترتبة على الدول لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القارتين.

وتود بلدان الشمال الأوروبي أن تغتنم هذه الفرصة لتشيد على نحو خاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان في جميع مناطق العالم. وعلى مر السنين، ما فتئ المدافعون عن حقوق الإنسان يمثلون قوة بالغة الأهمية في توجيه اهتمامنا إلى الانتهاكات وإرشادنا إلى سبل التحسين. وما كنا لنحقق ما حققناه حتى هذا اليوم بدون شجاعتهم ومثابرتهم. ونتعهد بتقديم دعمنا المستمر لجهودهم.

ما برح الإعلان على مدى ٦٠ عاما يلهم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى جعل حماية الأفراد محورا للتنمية البشرية. وقد أسهم الإعلان في وضع القانون الدولي العرفي وإدراج الحقوق المنصوص عليها في الإعلان في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي صدق عليها على نطاق واسع. ووضعت آليات على الصعيدين الإقليمي والدولي لتعزيز وحماية هذه الصكوك المتفق عليها دوليا.

لقد قطعنا شوطا كبيرا في تطوير الأساس الذي أرساه الإعلان العالمي. إلا أن هذا ليس يوما للاحتفال فحسب، وإنما أيضا للتأمل والقلق الشديد. فبعد أن مر ستون عاما، ليس بوسع أي بلد الادعاء بأنه قد حقق تطلعات الإعلان بالكامل. فلا يزال الملايين يعانون من انتهاكات حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على أيدي حكوماتهم، أو يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع مسؤولية الحيلولة دون وقوعها على عاتقنا نحن بوصفنا حكومات. وفي حقبة من الزمن كان ينبغي للإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان أن تكون في طي الماضي، لا تزال هذه الجرائم تُرتكب في الوقت الحاضر.

ونؤكد على دعمنا للتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، فضلا عن توطيد ركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة وآلية الاستعراض الدوري الشامل.

وفي إطار مجلس حقوق الإنسان، نرحب بالدعم الواسع النطاق الذي تجسد اعتماد مجموعة من الأهداف الطوعية في مجال حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر، والتي كانت مستوحاة من الأهداف الإنمائية للألفية. ووضعت هذه الأهداف لتعزيز الالتزامات والتعهدات القائمة في مجال حقوق الإنسان، لا سيما تنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان احتفاء بالذكرى السنوية الستين لاعتماده.

ومرة أخرى تؤكد اليوم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة التزامها بمنع كل انتهاكات حقوق الإنسان ومعاينة مرتكبيها، والعمل من أجل تعويض الضحايا ومكافحة الإفلات من العقاب، فضلا عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تفرقة أو أي نوع من التمييز.

السيد هانسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية):  
يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة - أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج - في هذه المناسبة الهامة للاحتفال بمرور ستين عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويسعد بلدان الشمال الانضمام إلى بلدان جميع مناطق العالم في التأكيد مجددا على هذا الحجر

بفترة قصيرة، قام رجال ونساء يتصفون بالاستبصار وحسن النية بوضع الأساس لاعتماد إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان.

وكان ذلك حدثا لا سابقة له في التاريخ - أعربت فيه أمم العالم أجمع عن اعتناقها للحقوق والحريات الأساسية المخولة لجميع بني البشر، ولمعيار يمكن أن تعتمد عليه جميع الدول وأن تُساءل بموجبه. واضطلعت كندا وأستراليا ونيوزيلندا بأدوار فعالة في التوصل إلى الاتفاق. ويشكل هذا الإعلان التاريخي اللبنة الأساسية للنظام الدولي لحقوق الإنسان. وهو لا يزال، بعد انقضاء ستين سنة على اعتماده، المعيار العالمي لحماية حقوق الإنسان. وهو يكتسي بالنسبة لكل شخص في عالم اليوم المتألف من ٦ بلايين نسمة، القدر ذاته من الأهمية التي كان يكتسيها بالنسبة لسكان العالم الذين كان يبلغ عددهم ٢,٥ بليون نسمة عام ١٩٤٨.

والمبدأ الوارد في الإعلان العالمي - المتمثل في أن بني البشر كافة يتمتعون بحقوق وحريات أساسية - هو مبدأ ملموس ولا يزال غير منقوص اليوم. والجميع سواسية من حيث الكرامة والحقوق. غير أن الإعلان يتناول أيضا مسؤولياتنا أينما يتم انتهاك حقوق الإنسان لأي شخص، ولأي سبب، وفي أي مكان من العالم. ويتجاوز الإعلان الأمم والثقافات والسياسة والشخصيات والمعتقدات والألسن. ومن بين ما تتحمله من مسؤوليات ضرورة اتخاذ إجراء. وينبغي ألا تقتصر على مجرد تعزيز هذه الحقوق، بل يجب أيضا أن نحميها وندافع عنها بفعالية.

بيد أن التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان لا تزال قائمة بعد انقضاء ستين سنة على اعتماد الإعلان العالمي، وذلك على الرغم من المعيار العالمي الذي وفره. ولا تزال هناك ثغرات خطيرة وواسعة النطاق بين هذه المعايير التي تحظى بتأييد عالمي وممارسات الدول في جميع مناطق العالم.

يجب علينا جميعا أن نتعهد بتحسين هذا الوضع. وتقع على عاتقنا، بوصفنا مجتمعاً دولياً وبوصفنا بلدانا فرادى، مسؤولية مشتركة عن الارتقاء بهذا العمل إلى مستوى أعلى. ويجب علينا، بوصفنا حكومات، أن نبذل كل ما في وسعنا لتوسيع نطاق حماية كل حقوق الإنسان لتشمل الجميع دون تمييز من أي نوع، بما في ذلك التمييز الممارس على أساس المنشأ أو العرق أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقد أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل أو أي وضع آخر، بما في ذلك الميل الجنسي.

ويجب أن تكون الملكية المشتركة للإعلان العالمي ليس للحكومات وحدها بل وأيضا للرجال والنساء والفتيات والفتيان الذين تسعى الحكومات إلى حمايتهم. ومن أجل تحقيق الملكية الكاملة، يجب أن نتعهد بتوجيه اهتمامنا بالإعلان إلى محتوياته من خلال التربية والتعليم في مجال حقوق الإنسان.

ونحن، بلدان الشمال الأوروبي الخمسة، نؤكد التزامنا مجددا بالانخراط مع الحكومات والأمم المتحدة والمجتمع المدني من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تمتع الجميع بحقوق الإنسان.

**السيد ماكني (كندا)** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا.

قبل ستين عاما، وفي أعقاب مصرع نحو ٧٠ مليون نسمة في الحرب العالمية الثانية ومحرقه اليهود، اجتمع أسلافنا من أجل بناء عالم أفضل. وأسسوا هيئة جديدة، هي الأمم المتحدة، لإنقاذ الأجيال اللاحقة من ويلات الحرب، وتعزيز التقدم الاجتماعي، وتحسين مستويات المعيشة في جو من الحرية أفسح، ولتجديد تأكيد إيمانهم بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الإنسان وقدره، وبتساوي حقوق الرجال والنساء وحقوق الأمم، كبيرة وصغيرة. وبعد ذلك

(تكلم بالفرنسية)

ومع حكومات أخرى في جميع أنحاء العالم، من أجل تحقيق تلك الحقوق لما فيه مصلحة الجميع.

**السيد تالبوت** (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): بمناسبة الاحتفال بهذه الذكرى السنوية الستين لإعلان واعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

لقد بنيت المجتمعات التي تشكل جماعتنا في أحواء تتسم بأشد انتهاكات حقوق الإنسان فظاعة. ونظام الاسترقاق الشائن وما تلاه من سخرة قد شهد إلحاق أفدح أشكال امتهان الكرامة بأسلاف مواطني الجماعة الكاريبية اليوم. واستنادا إلى تلك الركيزة، قامت الحملة الاستعمارية في العديد من جوانبها على أساس إنكار الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في تقرير المصير.

وهكذا، فقد دفعت الشعوب الكاريبية ثمنا باهظا من أجل ترسيخ حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي نتمتع بها الآن. ويولي مواطنونا قيمة كبيرة لصون تلك الحقوق والحريات وتحقيقها على نحو كامل. كما نقر بأن إنجازاتنا الحالية تحققت ليس من خلال كفاحاتنا المريرة والثورية أحيانا فحسب، بل أيضا بفضل الأعمال التي قام بها رجال ونساء يتصفون بحسن النية من كل دولة على سطح الأرض. فقد انضمت إلى أصواتنا أصوات آخرين في مكافحة ويلات الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري وغيرها من أوجه الظلم في عصرنا. وتدل هذه العملية لمضافة الجهود عبر حدود متعددة على أن الشعوب أينما كانت تتشاطر التطلع إلى العيش بكرامة و بلا عوز أو خوف وهي تتمتع بحرية الطموح وتحقيق الإنجازات والمشاركة الكاملة في تعزيز المصلحة المشتركة.

وبالنسبة لبلدان الجماعة الكاريبية، يكتسي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أهمية أساسية من حيث أنه يجسد

كما أن الذكرى السنوية الستين للإعلان هي فرصة للإقرار بالفجوة بين هذه المعايير المعترف بها عالميا والممارسات اليومية، وبضرورة سد تلك الفجوة. وتشكل أيضا فرصة لتجديد تأكيد التزامنا باحترام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وتعزيز جهودنا في ذلك المجال. علاوة على ذلك، حان الوقت لكي نحشد مواردنا الجماعية بغية التنفيذ الشامل والفعال للإعلان العالمي والمعاهدات اللاحقة المتعلقة بحقوق الإنسان التي انضم إليها طوعا عدد هائل من الدول الأعضاء.

وبينما نحتفل بذكرى اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نحث جميع الدول على مضاعفة جهودها والانخراط في الحوار مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف، من أجل تضيق الهوة بين هذه المعايير المعترف بها عالميا والحقائق اليومية التي يعيشها ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. ونعتقد أن لدى مجلس حقوق الإنسان إمكانات هائلة في ذلك الصدد. ويجب أن نحقق تلك الإمكانيات لدعم الاحترام الحقيقي لحقوق الإنسان. وأخيرا، نود أن نشيد بالمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون في جميع أنحاء العالم، وكثيرا ما يتعرض معظمهم للاضطهاد لأنهم تحديدا يدافعون عن حقوق إخوانهم المواطنين.

وبعد انقضاء ستين سنة على اعتماد الإعلان، فإنه لا يزال وثيقة حاسمة في تاريخ البشرية بشأن حماية الحريات وحقوق الإنسان. وعلى ضوء ما ينتظرنا من تحديات، يشكل الإعلان أيضا نبراسا أساسيا نستنير به في ما نتخذه من إجراءات. واليوم، تعرب كندا وأستراليا ونيوزيلندا مجددا عن التزامنا القوي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبعزمنا على العمل باسم بلداننا وحكوماتنا وشعوبنا، على الصعيد الوطني

وإزالة أوجه عدم التكافؤ التي تعرقل التحقيق الكامل لوعود الإعلان العالمي.

وفي هذا الصدد، فإن الجماعة الكاريبية على اقتناع راسخ بأن النهج الشامل أمر لا غنى عنه وأنه متأصل في الطابع العالمي الذي لا يتجزأ والذي يعتمد بعضه على بعض، والمتربط لحقوق الإنسان، سواء المدنية أو السياسية أو الاجتماعية، التي يتم العمل على تحقيقها وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعلى أساس الاعتراف بالاعتماد المتبادل لجهودنا الجماعية من أجل تهيئة الظروف المثالية لازدهار السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وإذ تشارك بلدان الجماعة الكاريبية في إحياء هذه الذكرى التاريخية بكل إخلاص، فإنها توجه تحية خاصة للحائزين اليوم على جوائز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتتعهد بالعمل الدؤوب من أجل تحقيق الوعد الذي يجسده الإعلان العالمي بروح التعاون والاحترام المتبادل.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بذلك نكون قد استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذه الجلسة. والآن أعلن اختتام الاجتماع التذكاري للاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وأود أن أبلغ الأعضاء أن الجمعية العامة تلقت رسالة من رئيس الاتحاد الروسي، قد تم تعميمها في وقت سابق في قاعة الجمعية العامة.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٤ من جدول الأعمال.

#### برنامج العمل

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية ستنظر في تقارير اللجنة السادسة بوصفها البند الأول في جدول الأعمال ليوم غد، الخميس،

ذلك الطموح المشترك، وباعتباره تعبيرا عن الحقوق والحريات المخولة لكل فرد من الأفراد. وهو معيار مشترك حقيقي لما يمكن أن تنجزه جميع الشعوب والأمم، يؤكد الكرامة والمساواة المتأصلتين لبني البشر في كل مكان.

ولقد أحرزنا تقدما هائلا في سعينا الفردي والجماعي إلى تحقيق ذلك المعيار المشترك.

إن مواطني بلدان الجماعة الكاريبية يعيشون في حرية ومجتمعات مفتوحة ترسخ فيها تقاليد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وهي شروط نعتبرها حيوية لإقامة المجتمعات الشمولية والمستقرة والمزدهرة.

ولكن التحديات والفجوات ما زالت تواجه جهودنا المشتركة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، من أجل تأمين التمتع الكامل لجميع الشعوب بالحقوق والحريات التي تستحقها. وفي منطقتنا، يتعرض التمتع بهذه الحقوق لتهديد الفقر والمخدرات وجرائم العنف، في جملة أمور أخرى. وفي مناطق أخرى مختلفة من العالم، ما زلنا نشهد استمرار الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. وما زال الناس حتى اليوم يتعرضون للتمييز على أساس العرق أو نوع الجنس أو الدين أو اللغة أو الأصل العرقي. ويتزايد العنف ضد المرأة في دول كثيرة، وتصبح المرأة حتى هدفا للاغتصاب وأشكال أخرى من الاستغلال الجنسي في حالات الصراع. علاوة على ذلك، ما زال الكثيرون يرزحون في أغلال الفقر والجوع الشديدين، واللذين يفاقمهما في الظروف اليوم اختلاط تقلبات أسعار الغذاء والوقود والأزمة المالية العالمية. والكثيرون، الذين حرّموا من كرامتهم الإنسانية قد فقدوا اليوم فرصة العيش في حرية من الخوف والعوز. ولذا يتعين على المجتمع الدولي أن يضع وينفذ التدابير الكفيلة بالتصدي الفعال للتحديات والتغلب عليها، ولإعمال الحق في التنمية

١١ كانون الأول/ديسمبر في الساعة ١٠/٠٠. وفي تلك الجلسة أيضا ستستأنف الجمعية نظرها في البند ٦٥ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة"، والبند ١٠٧ من جدول الأعمال، "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية"؛ والبند الفرعي (و) من البند ١١٤ من جدول الأعمال، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية"، وستبت الجمعية في مشاريع القرارات المقدمة في إطار هذه البنود. وإضافة إلى ذلك، فإن انتخاب سبعة أعضاء في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، في إطار البند الفرعي (ب) من البند ١٠٤ من جدول الأعمال، والذي كان مقررا إجراؤه غدا، قد تم الآن إرجاؤه إلى يوم الاثنين، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.